

دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية

م. د. شعبان صدام الإمارة

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

المستخلص

لقد واجه العالم في العقد الأخير من القرن العشرين العديد من الأزمات المالية ، و تُعدّ الأزمة العالمية الحالية التي بدأت بوادرها في عام 2007 و تفجرت في عام 2008 من أكثر الأزمات شدة لآنها وقعت في أهم الاقتصادات العالمية ألا و هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد اكبر مستورد و مصدر في العالم ، وسوقاً مالية عالمية ترتبط جميع الأسواق العالمية بها ، و تؤثر و تتأثر بها تأثيراً كبيراً. ونظراً لضخامة حجم الأزمة فقد واجه الصندوق وضعاً صعباً لاسيما ما يتعلق بقدرته التمويلية . إذ أن موارد الصندوق غير قادرة على مواجهة الصدمات و الانهيارات المالية التي تعرضت لها الاقتصادات المتقدمة ، لذلك اقتصرت وظيفته في هذا الجانب على تقديم النصح و المشورة و الرقابة، في حين كان دوره تمويلياً للاقتصادات النامية و منخفضة الدخل لمواجهة ما تعرضت له من تأثيرات في بداية نشوب الأزمة التي تمثلت في ارتفاع أسعار النفط و السلع الأساسية و الغذائية مما زاد من تكلفة استيرادها ، وأدى إلى تزايد في عجز موازين مدفوعاتها. و لذلك سوف ينصب التركيز على الكيفية التي وسع الصندوق موارده من خلالها و مدى تعاون الدول الأعضاء في ذلك، وكذلك التغيرات في حصص الدول الأعضاء ، رأس مال الصندوق و في القدرة التصويتية . فضلاً عن ذلك تعامل الصندوق مع القضيتين الأساسيتين في تعامله مع الدول الأعضاء التي تطلب مساعدته لحل مشكلاتها، الا وهي الشريطية و القدرة التمويلية.

Abstract

The world has faced in the last decade of the twentieth century many of financial crisis. The current which began in 2007 and exploded in 2008 , was more sever crisis being signed in the most important global economies , namely the United States of America USA, which is the largest importer and exporter in the world. USA also has the most important financial market in the world and the global financial markets are all connected to the USA financial market. Due to the magnitude of the crisis IMF has faced a complex and difficult situation ,especially with respect to its financial ability. So IMF has a limited role in this aspect to provide advice and oversight role while funding the low-income and developing economies to cope with the crisis marked by rising prices of oil, commodities and food adding to the cost of its imports and led to an increase in their balance of payments deficit. Therefore , the focus will be on how the IMF expanded its financial resources and extent to which the cooperation of member states has contributed to it. In addition , the changes in the shares of member countries in the IMF's capital and their ability for voting. In addition IMF use with two key issues in dealing with the member states requesting his help to solve their problems, namely the conditions and the financing capacity.

المقدمة :

يواجه صانعو السياسات الاقتصادية على الأصعدة كافة المحلية ، الإقليمية ، الدولية ، واحدة من أهم المشكلات في عالمنا المعاصر الا وهي مواجهة الازمات الاقتصادية والمالية ووضع العلاج الناجع لها ، ولأسيما بعد ان اضححت هذه الأزمات تحدث في كل مكان وزمان من العالم ؛بسبب المشكلات التي يعانيتها النظام الاقتصادي والمالي العالمي جراء هياكله ومؤسساته وسياساته ويُعدّ صندوق النقد الدولي* واحداً من هذه المؤسسات التي اوكلت اليها معالجة هذه الازمات وقبل ذلك التنبؤ بها من اجل الحد من وقوعها والتخفيف من حدة وطأتها او الحد من آثارها بعد وقوعها .

لقد واجه العالم في العقد الاخير من القرن العشرين العديد من الازمات بدءاً بالازمة المكسيكية 1994 وازمة جنوب شرق اسيا 1997 والازمة الروسية 1998 ،والازمة البرازيلية 1999 ثم الارجنتينية 2001 ، وفي اغلب هذه الازمات كانت الانتقادات توجه إلى الصندوق حول عدم قدرته أما في جانب التنبؤ في هذه الازمات او طرائق معالجتها بعد وقوعها .

وُعدّ الأزمة العالمية الحالية التي بدأت بواردها في عام 2007 ،وتفجرت في عام 2008 من أكثر الازمات شدة كونها وقعت في أهم الاقتصادات العالمية ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية ،التي تُعدّ أكبر مستورد ومصدر في العالم وسوقاً مالية عالمية ترتبط جميع الاسواق العالمية بها وتؤثر وتتأثر ،بها تأثيراً كبيراً . ونظراً لضخامة حجم الأزمة فقد واجه الصندوق وضعا صعباً ومعقداً وخصوصاً ما يتعلق بقدرته التمويلية . إذ إنّ موارد الصندوق غير قادرة على مواجهة الصدمات والانهيارات المالية التي تعرضت لها الاقتصادات المتقدمة لذلك اقتصر دوره في هذا الجانب على تقديم النصح والمشورة والرقابة في حين كانت وظيفته تمويليةً للاقتصادات النامية ومنخفضة الدخل لمواجهة ما تعرضت له من تأثيرات في بداية نشوب الازمة ،التي تمثلت في ارتفاع اسعار النفط والسلع الاساسية والغذائية مما زاد من تكلفة استيراداتها وأدى الى تزايد في عجز موازين مدفوعاتها . ولذلك سوف ينصب التركيز على الكيفية التي وسع الصندوق موارده من خلالها،ومدى تعاون الدول الأعضاء في ذلك، وكذلك التغيرات في حصص الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق، وفي القدرة التصويتية لهم . فضلاً عن ذلك تعاملّ الصندوق مع القضيتين الاساسيتين في تعامله مع الدول الاعضاء التي تطلب مساعدته لحل مشكلاتها الا وهي الشرطة والقدرة التمويلية .

أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من خلال التركيز على جانبين الأول : المكانة المرموقة التي يحتلها صندوق النقد الدولي بوصفه احدى المؤسسات المالية العالمية التي اهتمت ولا تزال منذ تأسيسها عام 1944 باستقرار النظام النقدي الدولي ، وآثار السياسات الاقتصادية لكل دولة في المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ، وكذلك وظيفته في تقديم المشورة للدول الأعضاء حول السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تتبناها لغرض منع وقوع الازمات المالية أو معالجتها عند وقوعها وتقديم التمويل اللازم لمعالجة اثار الازمة في مجال تسوية الديون وتخفيض حدة الفقر . والثاني : تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي عموماً وعلى الدول النامية والدول منخفضة الدخل ودور الصندوق في مساعدة هذه الدول في مواجهة الأزمة .

مشكلة البحث : يواجه الاقتصاد العالمي أزمة اقتصادية واسعة النطاق لم يشهد لها مثيل منذ أزمة الكساد (1929 – 1933) . وقد بدأت أحداثها في سوق الرهن العقاري الأمريكي (2007 – 2008) وامتدت آثارها وتداعياتها إلى دول العالم المتقدمة والنامية و منخفضة الدخل وبدرجات متفاوتة . وقد تمخضت عنها مشكلات اقتصادية واجتماعية ومالية عديدة . ولا بد أنّ تتطافر الجهود الدولية لمواجهة هذه الأزمة من خلال المؤسسات الدولية وخصوصاً صندوق النقد الدولي ومجموعة دول العشرين ومجموعة السبع او الثماني الكبار ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لايجاد الحلول لهذه المشكلة . وبما أنّ بحثنا ينصب على وظيفته الصندوق في مواجهة الأزمة لذلك ستكون دراسة المشكلة محدودة ضمن هذا الاطار .

هدف البحث : يهدف البحث إلى التعرف على دور الصندوق في مواجهة الأزمة والإجراءات المتخذة من قبل الدول الاعضاء في زيادة موارد ،والسبل التي اعتمدها الدول لزيادة تلك الموارد ،ومدى كفايتها لمعالجة الآثار المترتبة في الأزمة المالية العالمية .

فرضية البحث : "إنّ صندوق النقد الدولي في ظلّ موارد المتوافرة وقت وقوع الازمة غير قادر على مواجهتها ، مما يتطلب زيادة موارد المالية" .

منهجية البحث : استعمل الباحث المنهج الاستقرائي من أجل الوصول إلى هدف البحث وفرضيته في تحليل العلاقة بين معطيات الواقع الذي افرزته الأزمة في الولايات المتحدة الامريكية وامتدادها الى الدول الاخرى ،والاصلاحات اللازمة لعمل الصندوق لمواجهة هذه الازمة، وذلك باستعمال الأسلوب الوصفي والجانب الكمي لتحليل آثار الازمة ووظيفة الصندوق في مواجهتها .

خطة البحث : لغرض اثبات صحة الفرضية أو نفيها فقد قسم البحث على ثلاثة مباحث وعلى النحو الآتي :

تناول المبحث الاول: مدخلاً تحليلياً للآزمة المالية العالمية، وما افرزته من اثار في الاقتصاد الامريكي ولاحقاً في الاقتصاد العالمي في جوانب النمو الاقتصادي ومدة الكساد التي تعرض لها الاقتصاد العالمي ، ويذهب المبحث الثاني لدراسة جوانب الإصلاح في الصندوق لغرض مواجهة الأزمة من خلال زيادة القدرة التمويلية للصندوق؛ وذلك بزيادة حصص الدول الأعضاء فضلاً عن بيع جزء من ذهب الصندوق، في حين تضمن المبحث الثالث تسهيلات الإقراض التي قدمها ومقترحات الصندوق للدول الأعضاء لمواجهة الأزمة . وجاءت بعد ذلك الاستنتاجات والمقترحات التي توصل إليها الباحث .

المبحث الأول

مدخل تحليلي للآزمة المالية العالمية

اولاً : نظرة سريعة لأزمات النظام الرأسمالي المعاصرة

تعدّ الأزمات الاقتصادية والمالية إحدى مظاهر النظام الرأسمالي المصاحبة له منذ ولادة الفكر الاقتصادي الرأسمالي ، وأكبر هذه الازمات وأكثرها حدة تاريخياً الازمة الاقتصادية (1929 – 1933) التي عُرفت في حينها بالكساد الكبير ، ومن الأزمات التي شهدتها الدول التي سارت على وفق فلسفة هذا النظام في المدة ما بعد منتصف القرن العشرين ولغاية الازمة المالية الحالية التي بدأت بوادرها في اغسطس عام 2007، وتفجرت في عام 2008 ، كانت أزمة سوق الأسهم 1987 ثم أزمات التسعينات، الأزمة المكسيكية 1994 ، الأزمة الاسيوية 1997 ، الأزمة الروسية 1998 ، الأزمة البرازيلية 1999 ، الأزمة الارجنطينية 2001 .

ويتميز النظام الرأسمالي منذ نشوئه بقدرته على التكيف من خلال الفهم والإدراك والمعرفة الموضوعية للقوانين الاقتصادية الرأسمالية . ومن أهم هذه القدرات في التكيف تعامله مع الأزمة الدورية التي ميزته وأدت إلى تطوره، ولكن هذه الأزمة الدورية أصبحت أكثر تعقيداً عندما غدت مزيجاً بين أزمة دورية وأزمات هيكلية عديدة (1) . ونعتقد أن بالرغم من وجود هذه القدرة على التكيف لكن تكلفتها أصبحت باهضة الثمن على شعوب دول العالم ولاسيما تلك الشعوب التي لا علاقة لها بهذه الأزمات ولكنها أصبحت تدفع قوتها ثمناً لذلك التكيف .

ويمكن النظر من جهة أخرى إلى أن النظام الرأسمالي والأزمات التي واجهها ولا يزال يواجهها قد اثبتت عدم قدرته في الحفاظ على قوانينه أو خصائصه الأساسية الابدية ، إذ يرى (لستر ثرو) " أن

الحقائق الابدية للرأسمالية ، النمو ، الاستخدام الكامل ، الاستقرار المالي ، رفع الأجور الحقيقية آخذة في التلاشي مثلما تلاشى أعداء الرأسمالية ، ثمة شيء تغير في الرأسمالية ليحدث هذه النتائج . لابد من تعديل شيء ما لتغيير هذه النتائج إذا ما أريد للرأسمالية البقاء" (2) .

ونرى من خلال وجهتي النظر السابقتين أن النظام الرأسمالي لأبد وأن يبحث في قوانين وأساليب جديدة لكي يتمكن من الاستمرار والبقاء ، وعلى الاقتصاديين الرأسماليين إعادة التفكير في الاطر النظرية والعملية التي وضعوها وافضت إلى المزيد من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي عصفت ولا تزال تعصف بالعديد من دول العالم لاسيما المتقدمة منها وتؤدي إلى انهيارها .

وقد أشار جورج سوارس المضارب البريطاني المعروف في كتابة "أزمة الرأسمالية العالمية" بعد أزمة جنوب شرق آسيا الى "أن هناك حاجة باعادة التفكير وإصلاح النظام الرأسمالي وإي أخشى أن تؤدي النتائج السياسية الناتجة عن الازمات المالية الاخيرة في انهيار النظام الرأسمالي برمته" (3) . وليس معروفاً نوع التفكير والإصلاح الذي يدعو اليه سوارس أهو في الاطر النظرية للنظام الرأسمالي أم أنه في الجوانب التطبيقية التي تنظم عمل الاسواق المالية .

ومن الناحية التاريخية فقد ظهرت الأفكار الكينزية لمعالجة الأزمة العالمية (1929 - 1933) التي عدها الكثيرون بانها الوسيلة الأكثر نجاحاً في معالجة تلك الازمة ، ولكن نجد أن أحد الاقتصاديين المرموقين "ميلتون فريدمان" يرى إن الأفكار التدخلية التي دعا إليها كينز كانت خاطئة وكارثية لذلك يدعو إلى "أن يترك النشاط الاقتصادي لقوى السوق وأن اي تدخل حكومي في قوى السوق هذه يعد امتحاناً لهذه السوق وعلى درجة عالية من الخطورة" (4) .

ويذهب ويليام وايت إلى ان مشكلات النظام الرأسمالي الحالية التي تسببت بالازمة موضوع البحث تعود الى المسار الخاطيء للاقتصاد الكلي الجديد ، وأن النماذج الكينزية غير قادرة على التنبؤ بالازمات التي يواجهها النظام مشيراً الى ان هنالك تساؤلات عديدة حول أسباب عدم التنبؤ بالازمة منها التساؤل الذي اثارته الملكة اليزابيث الثانية في أثناء زيارتها الى كلية لندن للاقتصاد في اواخر عام 2008 "لماذا لم يتنبأ اي اقتصادي بالازمة؟" ويجيب وايت الى ان اهم سببين للازمة هما : الأول : ان كثيرين يجنون اموالاً طائلة ، والثاني : هو ان النموذج السائد لعلم الاقتصاد الكلي لا يدع مجالاً لهذا النوع من الازمة الذي نعانيه (5) اي بمعنى أن النماذج الاقتصادية الكلية المستعملة غير قادرة على التنبؤ بالازمات بشكل دقيق قبل وقوعها ، وذلك ناجم عن الافتراضات المفرطة في التبسيط لنماذج الاقتصاد الكلي الحديث وعدم قدرتها على تفسير التطورات الجارية في عالم الواقع ، ومن ثم فانه يرى "بان الازمة قد كشفت عن عدم ملائمة النماذج المستندة الى افتراض التوقعات الرشيدة ، وإن صناعات السياسات ضلوا لانهم استعملوا هذه الأنواع من النماذج ولذلك فان تغييراً في تفكيرنا امر مستصوب بدرجة كبيرة" (6) .

ويبدو أن التغييرات المتلاحقة في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي أدت إلى ترابط الاقتصادات الوطنية ترابطاً وثيقاً بحيث غدت تلك الاقتصادات تتأثر وتؤثر بعضها ببعض ، بل يرى بعضهم ان العولمة اصبحت صفقة معقودة واننا نعيش عالم مابعد العولمة، وانه لابد من اعادة صياغة علم الاقتصاد إذ يشير كينيشي اوهمي الى "ان الاقتصاد العالمي حقيقة وليس نظرية - ولكن يبدو ان معظم الذين عليهم ان يعرفون اكثر ، خصوصاً الذين يتوقع الناس ان يعرفوا منهم اكثر ، ما زالوا في سبات عميق ، ومازالت اكثرية اقتصاديي العالم مصانة بغطاء حلم جميل" (7) .

ويمكننا القول هنا إن هنالك تعارضاً مستمراً في الافكار بين من يؤيد السياسات التدخلية ومن يدعو الى عدم التدخل وترك النشاط الاقتصادي لقوى السوق ، ولكن ليست الازمة المالية العالمية الحالية هي من ثمار ترك النشاط الاقتصادي لقوى السوق في ظل افكار المدرسة النيوكلاسيكية ، كذلك أليس هنالك العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية التي اعتمدت النماذج الكينزية والنماذج الاقتصادية الأخرى واستعملت فيها دراسات قياسية يفتخر أصحابها بانهم توصلوا إلى نتائج جديدة وجيدة في المجالات

الاقتصادية المختلفة ، بل حصل بعضهم على جائزة نوبل في الاقتصاد فهل اصبحت هذه الدراسات غير مهمة بسبب وقوع الأزمة ؟ لذلك نرى وبصورة جازمة ان هنالك ضرورة ملحة لإعادة النظر في النظام الرأسمالي وقوانينه ونظرياته وأفكاره وأساليبه ونماذجه؛ لكي يتجنب العالم ازمات مميتة مشابهة للازمة الحالية التي دفع ولايزال يدفع الفقراء ثمنها بؤساً وفقراً وتشرداً في أغلب دول العالم .

ثانياً : السبب المباشر لوقوع الازمة الحالية :

تعدّ الازمة التي حدثت في احدى شرائح سوق المساكن الأمريكية (سوق الرهن العقاري) في اغسطس عام 2007 السبب المباشر لوقوع الازمة المالية العالمية ، اذ ان الانهيار الذي حصل في اسعار المساكن الأمريكية يعد الشرارة الاولى للازمة التي تفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشرت الى جميع الاقتصادات سواء المتقدمة ام الصاعدة ام منخفضة الدخل وبدرجات متفاوتة ولتصبح من اكثر الأزومات التي يتعرض لها النظام الرأسمالي منذ الحرب العالمية الثانية ولتكون اكبر صدمة مالية منذ الكساد الكبير (1929 – 1933) .

وقد جاءت هذه الازمة بعد أن كان النمو الاقتصادي العالمي يتسارع إذ بلغ معدل النمو 5.4% في عام 2006 بعد أن سجل نمواً قدره 4.9% عام 2005 مسجلاً بذلك استمراراً للتوسع العالمي الذي يشهد عامه الرابع ، وقد بدا الاقتصاد العالمي أكثر توازناً بفضل وتائر النمو العالية المتحققة في الأسواق الصاعدة مما خفف من آثار التباطؤ التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي وذلك جراء المشكلات التي بدأ يواجهها سوق الرهن العقاري⁽⁸⁾ .

وقد بدأت سوق الرهن العقاري الأمريكية التي اشرنا سابقاً بأنها السبب المباشر وراء الازمة نشاطها عام 1938 من خلال الاجراءات التي قامت بها الحكومة الأمريكية في زمن الرئيس الأمريكي روزفلت في إطار مايسمى بسياسات (البرنامج الجديد) وتأسست بذلك "الهيئة الوطنية الاتحادية للرهن العقاري" المعروفة (بان فاني ماي) التي انيطت بها مهمة خلق سوق ثانوية للرهن العقاري وبذلك فقد استحوذت على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة وتميزت هذه المؤسسة بأنها تعاملت مع الرهونات العقارية الممتازة .

وشهد سوق الرهن العقاري تطوراً آخرأ تمثل في انشاء الشركة الوطنية الاتحادية المعروفة باسم "فريدي ماك" عام 1970 وتهدف عملية الانشاء إلى تحقيق هدفين الأول : توريق الرهونات العقارية التقليدية والثاني : توفير المنافسة لهيأة (فاني ماي) التي تمت خصصتها حديثاً . وبناءً على ذلك فقد تلاققت مصالح فاتي ماي وفريدي ماك ووفرت كلاهما كماً هائلاً من التمويل للرهنونات الأمريكية سواءً عن طريق الرهونات العقارية أم تحويل مبالغ كبيرة من قروض الاسكان إلى سندات مالية مضمونة برهونات عقارية⁽⁹⁾ .

وقد ادى استمرار التزايد السريع في أسعار أصول المساكن في الولايات المتحدة إلى أن ترتفع أسعار تلك الممتلكات بنسبة 50% بين عامي 2001 و 2006⁽¹⁰⁾ .

ويعود انفجار الفقاعة في الاصول المرتبطة بقطاع المساكن في الولايات المتحدة الأمريكية الى توفر الائتمان السهل المعتمد على النمو القوي الذي شهده الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات السابقة للازمة ، وحسب فرضية منسكي المعروفة عن عدم الاستقرار المالي (1992) ، فقد ادى الاقتراض المتزايد لتحقيق الفعالية الاقتصادية الى تراجع التمويل وحدث انهيار اقتصادي ويصنف منسكي المقترضين تنازلياً حسب قدرتهم على دفع الفائدة والأصل إلى⁽¹¹⁾ .

- 1) مقترضي التغطية : وهم القادرون على دفع التزاماتهم من التدفقات النقدية .
- 2) المقترضون المضاربين : الذين لا يستطيعون سداد سوى الفائدة لكنهم بحاجة الى تجديد اجل الأصل .
- 3) مقترضون بونزي : الذين لا يستطيعون دفع الفائدة او الأصل ويتعين عليهم ان يفتروا او يبيعوا الاصول لمجرد الوفاء بفاتورة الفائدة .

وقد أدى نمو المقترضين وتهاافتهم في المستويين الثاني والثالث الى ظهور فقاعة الأصول ، اذ ان الاقتراض المتزايد لايمكن استمراره مما ادى الى قصور في التمويل ومن ثم الى حدوث انهيار اقتصادي أفضى إلى الأزمة العالمية؛ بسبب الروابط التي تربط الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد العالمي في مجالات متعددة منها التجارة ، رؤوس الأموال ، الأوراق المالية الأصلية والمشتقة .

وقد تعمقت الأزمة منذ ظهورها في القطاع المالي لتمتد تأثيراتها الى القطاع الحقيقي في المدة ما بين النصف الثاني من عام 2007 وخريف عام 2008؛ وذلك جراء القلق الذي ساد الاسواق المالية العالمية المتمثل بالخوف من حالة كساد عظيم آخر مما ادى الى انخفاض حاد في اسعار المساكن اعقبه انخفاض في أسعار الاوراق المالية المرتبطة بسوق المساكن ،ونجم عن ذلك قلة ثقة المستهلكين والشركات في جميع انحاء العالم ويرى اوليفيه بلانشار* ان هناك اليتان ساهمتا في تقاوم الازمة وخلق اسوء كساد منذ ثلاثينيات القرن العشرين وهما : الأولى : بيع الاصول للوفاء بالسيولة التي يتسابق للحصول عليها المستثمرون . والثانية بيع الأصول لإعادة نسب رأس المال الى اصولها ويضيف بالانتشار الى ان هنالك أربعة أسباب رئيسة أدت إلى وقوع الازمة وتقاومها وهي (12) .

- 1- التهوين من قدرة المخاطرة المتضمنة في الاصول المصدرة حديثاً .
 - 2- عدم شفافية الاوراق المالية المشتقة الواردة في الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية .
 - 3- الترابط بين المؤسسات المالية سواء داخل الدول ، أو عبر الحدود .
 - 4- الدرجة العالية من الاستدانة لتحقيق الفاعلية المالية للنظام المصرفي .
- ويمكن أن نشير إلى التحولات الواضحة في سوق الرهن العقاري من خلال تطور حجم الاصدارات للسندات المضمونة برهونات عقارية والتركيب الهيكلي لهذه الرهونات بين عامي 2003 و 2006 ، إذ بلغت قيمة الاصدارات 110ر8 مليار دولار عام 2003 وتزايدت لتصل الى 258ر0 مليار دولار سنة 2006 ، والاهم من ذلك حدوث تحوّل هيكلي في تلك الاصدارات لصالح الرهونات العقارية عالية المخاطر (الثانوية ، AIt.A) على حساب الرهونات الممتازة اذ شكلت الرهونات الممتازة 52% والثانوية 34% و AIT.A 14% سنة 2003 في حين اصبحت 26% و 44% و 30% . على التوالي في سنة 2006⁽¹³⁾ . ويظهر ذلك جلياً في الاجراءات التي اتبعتها المؤسسات المالية من خلال التعامل في أسواق المشتقات المالية والتوريق المالي إلى زيادة مخاطر الرهن العقاري مما أدى إلى تقاوم مشكلات السوق ومن ثم انهيارها ، ولذلك أدى التأخر في سداد الرهونات الثانوية بنسبة 3% إلى زيادة القروض المتعثرة الى (34) مليار دولار ، وحدثت صدعاً للنظام المالي للولايات المتحدة الامريكية الذي يتعامل مع (57) تريليون دولار في صيف عام 2006⁽¹⁴⁾ .

ويبدو لنا ايضاً أن هنالك تغيرات هيكلية حدثت في سوق الرهن العقاري تمثلت في تحوله من حياة حكومية تتعامل بالرهونات الممتازة الى سوق تمت خصصتها وأصبح عملها خارج نطاق الميزانية مما أدى إلى تعاملها بالرهونات عالية المخاطر . ويحق القول هنا بأن سبب الازمة المباشر يعود إلى التغيرات التي حصلت في نشوء وتطور هيكل سوق الرهن العقاري المحلي منذ تأسيسه ولحين نشوب الازمة تمثلت في تحوله من هيكل تقدم فيه المؤسسات المحلية القروض الى هيكل يتركز في مصارف وول ستريت الرئيسية وشركات الاوراق المالية التي تستعمل احدث ما وصلت اليه الهندسة المالية في مجال المشتقات المالية والتوريق المالي .

وقد تسبب العديد من التطورات في الأسواق المالية العالمية بصورة عامة وفي أسواق الولايات المتحدة بصورة خاصة وبالتحديد من خلال عمليات التوريق الى ظهور اصول يصعب تقييمها في الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية ، ففي مجال الرهونات العقارية تم توريق ما يزيد على 60% من تلك الرهونات ، ونتيجة للترابط بين السوق الامريكية والأسواق الاخرى في الدول المتقدمة والصاعدة فقد ادت عمليات التوريق المعولمة الى الانكشاف الكبير لبعض المصارف الالمانية الاقليمية لمخاطر قروض عقارية امريكية ، اذ تزايدت الاستحقاقات الخارجية والمصارف من الدول الخمس المتقدمة الكبرى من 3ر6 تريليون دولار عام 2000 إلى (22) تريليون دولار عام 2008 وبلغت هذه الاستحقاقات في بلدان الاسواق الناشئة عند منتصف عام 2008 (4) تريليون دولار⁽¹⁵⁾ .

وقد تفاقمت الأزمة جراء عمليات الهندسة المالية في أسواق الأوراق المالية ومشتقاتها من جهة وعولمة النشاط في تلك الاسواق من جهة اخرى ، اذ تزايدت فيه الصفقات المالية من خلال ما يسمى "بالتمول المهيكل " الذي يجمع عادة مخاطر أساس متعددة مثل مخاطر السوق والائتمان واصبح النمو في منتجات التمويل المهيكل نمواً أساسياً إذ نمت اصدارات لمنتجات مهيكله ممتازة في الولايات المتحدة واوربا بمقدار خمسة اضعاف مابين سنتي 2003 و 2007 وتزايدت القيمة المطلقة لها من 500 مليار دولار الى 2.6 تريليون دولار للعامين على التوالي⁽¹⁶⁾ .

ويمكننا القول ان تداعيات الازمة المالية العالمية الحالية في ظل عولمة النشاط الاقتصادي والمالي تعطي صورة واضحة للدور المحوري الذي تؤديه الأسواق المالية في التأثير بالاقتصاد الحقيقي ، إذ قادت الازمة المالية العالم حالياً الى حالة من الكساد قد يصعب الخروج منها في مدة قصيرة ، وإن المعالجات اللازمة الحالية سواء في جانب السياسة المالية أم النقدية التي انتهجتها الدول ربما تؤدي الى تفاقم وتعدد الأزمات في العديد من دول العالم، وما ازمة اليونان واسبانيا وفرنسا ببعيدة عن ذلك ، وتعد امتداداً للأزمة التي بدأت شرارتها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية .

ثالثاً: تداعيات الأزمة :

أ - تراجع معدلات نمو الناتج والتجارة .

1- تراجع معدلات نمو الناتج

تعرض النشاط الاقتصادي العالمي إلى هزة عنيفة جراء الازمة المالية العالمية اذ انتقلت آثارها من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي وتعرضت العديد من المؤسسات المالية والبنوك والشركات العاملة في مجال الانتاج الى الانهيار او انها طلبت من الحكومات في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول المتقدمة تقديم الدعم المالي والا فانها ستواجه الإفلاس .

ويمكن النظر الى الاثار في الاقتصاد العالمي من خلال متغيرين اساسين هما الناتج العالمي، والتجارة الدولية (انظر الجدول - 1 -) اذ انخفض معدل نمو الناتج العالمي من (2ر5%) في عام 2007 إلى (- 0ر8%) في عام 2009 وكانت معدلات الانخفاض على أشدها في روسيا والاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الأمريكية، ولولا تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الاقتصادات الصاعدة والصين والهند لكان معدل النمو العالمي قد انخفض الى معدلات اكثر تدنياً ، وبالرغم من التحسن الذي حصل في هذه المعدلات سنة 2010 إلا أنها عادت الى الانخفاض في سنة 2011 مدفوعة بأسباب رئيسة منها التسونامي الذي ضرب اليابان وظهرت آثاره واضحة في الانتاج الياباني، إذ إن عدد السيارات المصنعة قد انخفض بنسبة 30% خلال الشهرين اللذين اعقبا الزلزال وكذلك الارتفاع الذي حصل في اسعار النفط في الربع الثاني من السنة المذكورة الذي بلغ 25% متأثراً بأسباب تعزا إلى جانبي العرض والطلب⁽¹⁷⁾ .

(الجدول - 1 -)

معدلات النمو المتوقعة والفعلية للنتائج العالمي والتجارة الخارجية وأسعار السلع الأساسية للسنوات 2005 - 2012 (نسبة مئوية)

الفعلي								المتوقع						الدولة او المجموعة الاقتصادية	المتغير
السنوات								السنوات							
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2012	2011	2010	2009	2008	2007		
3ر2	3ر9	5ر3	0ر8-	3ر0	5ر2	5ر4	4ر9	4ر0	4ر0	3ر9	1ر1-	4ر9	4ر9	العالم	
1ر2	1ر6	3ر2	3ر2-	0ر6	2ر7	3ر1	2ر5	1ر9	1ر6	2ر1	3ر4-	2ر7	2ر5	الاقتصادات المتقدمة	
2ر2	1ر7	3ر0	2ر5-	0ر4	2ر1	3ر3	3ر2	1ر8	1ر5	2ر7	7ر2-	2ر8	2ر2	الولايات المتحدة الأمريكية	
0ر6-	1ر5	1ر9	3ر9-	0ر7	2ر7	2ر6	1ر4	1ر6	1ر8	1ر0	4ر2-	2ر3	2ر3	منطقة اليورو	
	4ر0	8ر4	1ر2-	1ر5	5ر7	5ر3	4ر7	4ر5	4ر7	4ر8	2ر4-	4ر6	4ر6	الاقتصادات الاسيوية الصناعية الجديدة	
5ر1	6ر2	7ر5	2ر1	6ر0	8ر3	7ر9	7ر5	6ر1	6ر4	6ر0	1ر7	7ر1	7ر5	بلدان اسواق صاعدة وبلدان نامية اخرى	
3ر4	4ر3	4ر3	9ر0-	5ر6	8ر1	6ر7	6ر4	4ر1	4ر3	3ر6	7ر5-	5ر9	6ر4	روسيا	
6ر6	7ر8	9ر7	6ر5	7ر6	10ر6	8ر4	8ر8	8ر0	8ر2	8ر4	6ر7	9ر4	9ر2	اسيا النامية	
7ر8	9ر2	10ر4	8ر5	9ر0	13ر0	10ر7	10ر4	9ر0	9ر5	10ر0	8ر5	9ر5	10ر0	الصين	
4ر0	7ر1	10ر8	5ر6	7ر3	9ر4	9ر2	9ر2	7ر5	7ر8	7ر7	5ر4	7ر8	8ر4	الهند	
6ر1	4ر5	7ر0	1ر3	4ر8	6ر3	5ر4	5ر2	5ر6	5ر3	4ر7	0ر7	5ر8	5ر5	بلدان اسيا الخمسة	
4ر7	3ر5	5ر0	2ر2	5ر4	6ر2	5ر7	5ر4	3ر6	4ر0	4ر5	2ر0	5ر5	5ر5	الشرق الاوسط	
0ر9	2ر7	7ر5	0ر4-	5ر1	5ر7	3ر7	2ر9	3ر6	3ر8	4ر7	0ر7-	4ر2	4ر4	البرازيل	
3ر9	3ر9	5ر6	6ر8-	1ر3	3ر3	4ر8	2ر8	3ر6	3ر8	4ر0	7ر3-	3ر5	3ر4	المكسيك	
2ر5	5ر9	12ر8	- 12ر3	3ر0	7ر3	9ر2	7ر4	5ر8	7ر5	5ر8	- 11ر9	7ر4	7ر0	العالم التجارية الخارجية / سلع وخدمات	
1ر0	4ر4	11ر5	- 12ر2	0ر5	4ر7	7ر4	6ر1	4ر0	5ر9	5ر5	- 13ر7	5ر7	4ر7	الاقتصادات المتقدمة الواردات	
4ر9	8ر8	15ر3	- 13ر5	9ر4	13ر8	15ر0	12ر1	8ر1	11ر1	6ر5	9ر5-	12ر2	12ر5	بلدان اسواق صاعدة وبلدان نامية اخرى	

الصادرات	الاقتصادات المتقدمة	5ر8	- 13ر6	5ر9	6ر3	5ر2	5ر6	8ر4	6ر3	1ر9	- 12ر1	12ر2	5ر4	1ر9
بلدان اسواق صاعدة ونامية	10ر4	9ر9	7ر2-	5ر4	9ر4	7ر8	11ر2	10ر6	9ر8	4ر6	- 11ر7	14ر4	6ر6	3ر7
أسعار السلع الاساس بالدولار الامريكي	5ر5-	6ر6	- 36ر6	22ر6	30ر6	3ر1-	41ر3	20ر5	10ر7	36ر4	- 36ر1	27ر9	31ر6	1ر0
سلع غير الوقود	4ر2	8ر8-	- 20ر3	5ر8	21ر2	4ر7-	10ر3	28ر4	14ر1	7ر5	- 18ر9	26ر3	17ر8	9ر8-

المصدر : (1) صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2007 ، التدايعيات في الاقتصاد العالمي ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2007) ، ص 2 .

- (2) صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ، اكتوبر 2009 ، الحفاظ على التعافي ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2009) ، ص 2 .
- (3) صندوق النقد الدولي ، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ، يناير 2010 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2010) ، ص 2-3 .
- (4) صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ، ديسمبر 2011 ، تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2011) ، ص 2 .
- (5) صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2013 ، الآمال والواقع والمخاطر ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2013) ، ص 2 .

ويمكن القول ان تأثير الازمة المالية العالمية قد يكون كبيراً على مسار الاقتصاد العالمي لولا وجود تعارض بين القوتين المؤثرتين فيه وهما الازمة المالية العالمية التي أثرت بشكل كبير في الاقتصادات العالمية من جانب ، والنمو المتزايد في الاقتصادات الصاعدة التي تقودها كل من الصين والهند من جانب آخر اللتين حققتا معدلات نمو مرتفعة بلغت 13% و 9ر4% على التوالي (انظر الجدول - 1 -) وبالرغم من تراجع معدلات النمو للعامين 2008 و 2009 الا ان هذه المعدلات بقيت مرتفعة في هاتين الدولتين وإثباتها كانت السبب وراء معدلات النمو العالمية في الناتج التي كانت موجبة او سالبة بمقدار ضئيل للسنتين المذكورتين على التوالي ، وقد عادت الدولتان ومجموعة الدول الصاعدة ودول اسيا النامية الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في عامي 2010 و 2011 التي كانت السبب الرئيس في معدل النمو العالمي الموجب الذي تحقق في العامين المذكورين .

ونستطيع أن نربط معدلات النمو المنخفضة في الدول المتقدمة التي أشرنا اليها آنفاً مع ما اشارت إليه إحدى الدراسات عن وجود ارتباط بين حالة ضائقة الائتمان المصرفي* التي يمكن ان تتحول الى ازمة في الائتمان المصرفي** من جهة وحالة الهبوط الحاد في النشاط الاقتصادي من جهة اخرى التي يكون لها دور كبير في تضخيم مراحل هبوط النمو⁽¹⁸⁾ . وتقيد الدراسة ايضاً بأن هناك دلائل واضحة على وقوع ضائقة ائتمان واسعة النطاق تؤثر في مصادر التمويل المقدمة من محركي النظام المالي وهما الجهاز المصرفي وأسواق الأوراق المالية على حد سواء ، ونظراً لتحول هذه الضائقة من قطاعات محددة (القطاع العقاري) الى القطاعات الاخرى مما يهدد بانخفاض مفاجيء في طاقة الاقراض وبذلك تتحول ضائقة الائتمان الى ازمة ائتمان تكون لها آثار بالغة في النمو الاقتصادي العالمي .

أما حالة النمو المتصاعد في الاقتصادات الصاعدة والنامية فان هذه الحالة ليست ناشئة بنشوء الازمة وانما تعود الى ان هنالك تحولين مهمين في ديناميكيات النمو في الاقتصاد العالمي على مدى السنوات الخمس الماضية⁽¹⁹⁾ : الأول : هيمنة الاقتصادات الصاعدة والنامية في تحقيق النمو العالمي إذ ساهمت هذه الاقتصادات بحوالي ثلثي النمو العالمي مقارنة مع مساهمتها بنصفه في مرحلة السبعينات من القرن العشرين .

والصين لوحدها اسهمت بربع النمو العالمي في حين ان الصين وروسيا والهند اسهمت بما يقارب نصف معدل النمو العالمي . وهذه دلالة واضحة فضلاً عما ماأشرنا إليه في (الجدول – 1 -) على اهمية الاقتصادات الصاعدة والنامية وخصوصاً الصين مما جعلها تشكل قوة رافعة للنمو الاقتصادي العالمي بالرغم من التراجع الكبير في معدلات النمو للدول المتقدمة .

أما **الثاني** : فيتمثل بالنمو المستمر للاقتصادات الصاعدة والنامية في التجارة الدولية إذ تسهم بثلاث التجارة الدولية واكثر من نصف مجموع الزيادة في أحجام الواردات منذ عام 2000 ، وان التغير الآخر يمكن ملاحظته من أنّ مايقارب من نصف صادرات هذه الدول يوجه عبر التجارة البينية، فيما بين هذه الدول بحيث أصبحت أبرز العناصر في التجارة الإقليمية البينية في آسيا الصاعدة. وبمكنا القول بأن مساهمة الدول الصاعدة والنامية في الاقتصاد العالمي جاءت من خلال مؤشرين كميين مهمين متفق عليهما في الدراسة وقياس النمو الاقتصادي الا وهما معدلات نمو الناتج ومعدلات نمو التجارة الدولية مما يجعل هذه الدول ذات تأثير كبير في مسار الاقتصاد العالمي طوال مدة الازمة. ويمكن ملاحظة تأثير الازمة في اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية من خلال بيانات الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة (2005) ، إذ تشير الى حدوث انخفاض واضح في القيمة المطلقة للناتج اذ انخفض من (129) تريليون دولار عام 2007 الى (126) تريليون دولار عام 2009 وإن هذا الانخفاض قد شمل جميع القطاعات سواء السلعية أم الخدمية⁽²⁰⁾ . مما يؤكد عمق الازمة وتحولها من القطاع المالي الى القطاع الحقيقي وأدت لاحقاً الى انهيار في العديد من الشركات الانتاجية في مجالات اقتصادية مختلفة مما دعا الحكومة الامريكية لتقديم الدعم لهذه الشركات الذي بلغت الدفعة الاولى منه حوالي (800) مليار دولار . وقد أدت الانهيارات في المؤسسات المالية والانتاجية والخدمية الأمريكية إلى تأثيرات بالغة في الاقتصادات المتقدمة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً من الناحية الاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية .

وعليه نقول إن على دول العالم كافة دراسة قراراتها المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، إذ ان القرارات الخاطئة لها عواقب وخيمة على الدول الأخرى وخصوصاً المجاورة لها او المرتبطة اقتصادياً بها ، ويكون التأثير اكبر في حالة الاقتصادات الكبرى إذ قد تتأثر منطقة معينة او قد يتأثر العالم بأسره ولاسيما ونحن نعيش مرحلة العولمة الاقتصادية والمالية والسياسية وما يسمى بمرحلة هدم الجدران .

2- تراجع معدلات نمو التجارة العالمية :

تأثرت حركة التجارة العالمية تأثراً واضحاً بالأزمة المالية العالمية ولاسيما بعد تقامها وتحولها من ازمة في القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي في العديد من دول العالم المتقدمة والصاعدة والنامية وبحدود متفاوتة . وتظهر بيانات (الجدول – 1 -) التراجع الكبير في معدلات نمو التجارة العالمية اذ بدأت هذه المعدلات بالانخفاض التدريجي في عامي 2007 و 2008 وبقيت موجبة ، ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى استمرار الطلب على السلع الاساسية وارتفاع اسعارها اذ ارتفع مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار هذه السلع بنسبة 44% في المدة من شباط 2007 ولغاية شباط 2008 اذ شهدت اسعار النفط موجة جديدة من الارتفاع منذ اواخر آب 2007 الى أوائل كانون الثاني 2008 فقد ارتفع سعر البرميل الخام غرب تكساس من 58 دولاراً للبرميل في كانون الثاني 2007 الى 100 دولار للبرميل في الشهر ذاته من سنة 2008 مدفوعاً بالطلب العالمي الذي كان لا يزال قوياً وكذلك التوقعات بانخفاض قيمة الدولار الأمريكي جراء الازمة والتوقعات لحدوث نقص مستقبلي في جانب العرض بسبب التوترات في الشرق الاوسط . أما اسعار السلع الأخرى الاساس مثل القصدير والنيكل وفول الصويا والقمح والذرة فقد ارتفعت هي الأخرى الى مقاييس جديدة بالاسعار الجارية مدفوعة بالطلب عليها في الاسواق الصاعدة والمتقدمة التي اعتمدت في انتاجها للوقود الحيوي على بعض السلع الاساسية مثل الذرة وبذور القطن وقد اثر ذلك في الطلب على السلع البديلة بسبب اثر الاحلال⁽²¹⁾ .

وشهدت معدلات النمو للتجارة العالمية انخفاضاً اكثر حدة خلال عام 2009 اذ تحولت معدلات النمو من معدلات موجبة الى معدلات سالبة وبفارق كبير عن عامي 2007 و 2008 ، اذ بلغ معدل النمو على المستوى العالمي (- 12.3%) وبمعدلات مقارنة للدول المتقدمة والصاعدة وللصادرات والواردات على

حد سواء وسجل النفط ادنى انخفاض اذ بلغ معدل النمو (-1ر36%) ، تلتها السلع الاساس بمعدل (-18ر9%) .

ويمكن أن نعزو الانخفاض الحاد في معدلات نمو التجارة عام 2009 في جانب كبير منه الى الانخفاض المفاجيء لأسعار السلع الاساسية اذ جاء التغيير حاداً ومفاجئاً فقد تراجع مؤشر صندوق النقد الدولي بما يقارب 55% من الذروة التي بلغها في شهر حزيران من عام 2008 وذلك بسبب عدم صمود الاقتصادات الصاعدة والنامية التي كانت تمثل معظم الطلب على هذه السلع امام التباطؤ الذي حصل في الاقتصادات المتقدمة . وقد ادى الانخفاض في الاسعار المصاحب للانخفاض في الطلب الى تدهور كبير في نمو التجارة العالمية اذ انخفضت اسعار النفط من 143 دولاراً للبرميل في حزيران 2008 الى حوالي (38) دولاراً في شهر كانون الاول من السنة نفسها وبالرغم من ارتفاع استهلاك النفط في الربع الاول من هذه السنة الذي بلغ 0ر8 مليون برميل يومياً الا انه انخفض وبشكل مفاجيء في الربع الثالث بمقدار (2ر2) مليون برميل يومياً ويعد هذا الانخفاض الاول منذ ثمانينات القرن الماضي . ويعزى هذا الانخفاض في الطلب العالمي بشكل رئيس الى الانخفاض في طلب الاقتصادات المتقدمة الذي بلغ 1ر7 مليون برميل يومياً مقارنة مع الهبوط الحاصل في عام 2007 البالغ 0ر4 برميل يومياً ، وكانت حصة الأسد لهذا الانخفاض في الولايات المتحدة الامريكية اذ بلغ 1ر2 مليون برميل يومياً ويضاف الى ذلك التدهور الذي حصل في أسعار السلع الأساسية الاخرى (الالمنيوم والنحاس والنيكل والذرة والقمح وفول الصويا) خلال ستة الأشهر الاخيرة من عام 2000 اذ انخفضت بنسب عالية بلغت (-9ر52% ، -8ر45% ، -6ر8% و -4ر52% و -2ر25% و -1ر44) على التوالي⁽²²⁾ .

ويبدو ان التقلبات التي حصلت في أسعار السلع الاساسية اثرت وبشكل حاد في الدول المتقدمة والدول النامية ، وعادة ماتكون الدول النامية أكثر تائراً؛ لهشاشة اقتصاداتها وعدم تنوع هياكلها الانتاجية مما يجعل التقلب في اسعار السلع الاساسية مصدر قلق لاقتصادات هذه الدول .

وبالرغم من اختلاف تأثيرات الارتفاع والانخفاض في اسعار السلع الاساسية بين دول العالم المختلفة ، الا ان الدول التي تنتج سلعاً اساس استفادت في بداية الازمة من الارتفاع الحاصل في أسعارها والطلب عليها وذلك نتيجة لتحسن إيراداتها من الصادرات ، ولكن بالمقابل فان دول العالم الاخرى تحملت بشكل عام فاتورة اعلى من استهلاكها لهذه السلع فعلى سبيل المثال زادت فاتورة استيراد الوقود في الدول المتقدمة من (1ر6%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 الى 3ر6% لعام 2007 و 6% لعام 2008 . أما في الدول النامية فقد ازدادت الفاتورة من 2ر7% الى 5% ثم الى 8% للسنوات المذكورة على التوالي⁽²³⁾ . ويمكن ان ينطبق ذلك على السلع الغذائية ولاسيما بالنسبة للدول منخفضة الدخل . اما عندما شهدت هذه السلع انخفاضاً في اسعارها فقد كان ذلك عبئاً ثقيلاً على اقتصاداتها وقد تائرت دول عديدة جراء الانخفاض في اسعار السلع الاساسية او اعتمادها على سلعة رئيسية أو عدد محدود من السلع ، اذ انخفض انتاج الصلب في اوكرانيا بنسبة 50% وادى إلى انخفاض الانتاج الصناعي بنسبة 25% علماً أن الصلب يشكل 12% من الناتج المحلي الاجمالي وثلاث الصادرات لهذه الدولة⁽²⁴⁾ . وانخفضت الصادرات في سنغافورة التي ضربتها الازمة إثر تقلص الطلب على منتجاتها من السلع الالكترونية وبنسبة 25% عام 2008 وانخفض مؤشر الاوراق المالية بنسبة 50% للسنة نفسها⁽²⁵⁾ .

ويمكننا القول إنّ الأزمة قد اضرت بدول العالم بشكل عام وفي مجال التجارة العالمية بشكل خاص اذ ان الانخفاض في معدلات النمو ومن ثم الركود الذي أصاب التجارة العالمية يُعدّ احد المؤشرات الرئيسية لعمق الازمة العالمية الحالية ، وان دول العالم ستواجه مشكلات عديدة جراء تدهور تجارتها الخارجية تتمثل في عجز موازين مدفوعاتها وتقليص متحصلاتها من الصادرات مما يعكس سلباً على موارد موازاناتها العامة وتمويلها وخصوصاً في الدول النامية التي تعتمد بشكل اساس على مواردها التصديرية لتمويل موازاناتها ومشاريعها التنموية .

2- امتدادات الأزمة : تعتمد مدة امتداد الازمة على طبيعة الازمة واسبابها ومدى تأثيرها في الاقتصاد المعني والاقتصادات الاخرى ، وقد اشرنا الى ان النظام الرأسمالي يواجه بشكل عام ازمة دورية فاقمتها ازمت هيكليّة ، وان الازمة المالية الحالية في الحقيقة نشأت في احد هياكل الاقتصاد الامريكي المتمثل في

هيكل سوق الرهن العقاري وامتدت بعد ذلك الى قطاعات الاقتصاد الاخرى مسببة أزمة اقتصادية حادة ، انتقلت اثارها لاحقاً إلى اغلب دول العالم .

وعودة إلى بيانات (الجدول - 1 -) نجد ان هذه الازمة قد استمرت تأثيراتها في ركود الاقتصاد العالمي ثم حالة الكساد التي تعرض اليها منذ نشوء الازمة عام 2007 ولغاية نهاية عام 2012 ، إذ سجلت معدلات نمو الناتج معدلات منخفضة ثم سالبة وعادت إلى المعدلات الموجبة ولكنها بمستويات ضعيفة لن تعيد الاقتصاد العالمي إلى وضعه قبل حدوث الازمة .

ويظهر لنا واضحاً من بيانات الجدول المذكور سلفاً انه بالرغم من ان التوقعات تشير الى امكان تحقيق معدلات نمو جيدة بعد وقوع الازمة الا ان الواقع الفعلي اظهر بان هذه التنبؤات مبالغ فيها وبنيت على أسس غير واقعية لاعتمادها في اغلب الحالات على احصاءات غير دقيقة ، فبالرغم من تحسن معدلات النمو في عام 2010 الا انها عادت الى الانخفاض لتزيد من مدة الكساد التي يواجهها الاقتصاد العالمي بشكل عام والدول المتقدمة بشكل خاص ودول اوربا الهامشية بدرجة أكثر خصوصية .

وقد أشار اوليفيه بلانشار احد اكبر المستشارين الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي الى أن الصندوق اضطر أكثر من مرة لتعديل تنبؤاته حول النمو الاقتصادي باتجاه الانخفاض وعلى الرغم من ذلك فان معدلات النمو الفعلية جاءت اقل من المعدلات حتى بعد تخفيضها ، إذ كان من المتوقع ان يحقق الاقتصاد العالمي معدل نمو 4ر3% عام 2007 و 4ر5% عام 2012، وعلى مستوى الدول المتقدمة 2ر2% و 2ر6% للعامين على التوالي⁽²⁶⁾ . الا ان البيانات الفعلية كما وردت في الجدول تشير الى ان المعدلات المتوقعة فعلياً هي أقل من التقديرات التي جرى تحقيقها مما يعكس امكان امتداد الازمة الى مدة اطول بالرغم من تجاوز عدد من الدول الصاعدة والنامية تأثيرات الازمة وتحقيقها معدلات نمو مرتفعة .

ويمكن ان يعزا التباطؤ في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي الى توقف الاجرائين المعيّدين للتوازن وهما : **الأول** : اعادة التوازن الداخلي المتضمن زيادة طلب الاسر والشركات مع استمرار التقلص في عجز المالية العامة . **والثاني** : اعادة التوازن الخارجي اي زيادة الطلب الأجنبي في الوقت الذي يكون فيه الطلب المحلي منخفضاً ، ويبدو ان هذين الاجرائين لا يمكن تحقيقهما في المدى القصير وذلك لاسباب متعددة ، فبخصوص الإجراء الاول فإن التشدد في معايير الاقراض المصرفي وازمة اسواق المساكن ؛ وكذلك ارتفاع مستوى التمويل بالديون لدى الاسر يمكن ان يمثل كوابح للنمو الاقتصادي . أما الإجراء الثاني فيرجع الى الاختلالات التي حدثت في أثناء الازمة المتمثلة بالانخفاض الكبير للاقتصادات المتقدمة مقارنة بالنتائج في الاقتصادات الصاعدة ويبدو ان هذه الاختلالات سوف تزداد مستقبلاً⁽²⁷⁾ .

وتشير المعطيات السابقة والدراسات المماثلة لهذه الحالة ان هذه الازمة قد تمتد إلى مدة اطول من الازمة الدورية الاعتيادية وذلك يعود لكونها ازمة مالية ، اذ تشير الدراسات الى ان الازمات التي تنشأ من اضطراب مالي تؤدي إلى خسائر اقتصادية أكبر مما يحدث في حالات الركود الاعتيادي ، واطهرت دراسة وقائع الازمات المالية لـ (99) دولة للمدة (1980 - 2008) ان هذه الازمات استمرت لعامين ونصف العام في المتوسط ، وان 85% من الوقائع امتدت الازمة من (1 - 4) سنوات واطول هذه الازمات امتدت لثمان سنوات ، وبلغت الخسائر في الناتج المحلي الاجمالي 6% في حين انها لا تتعدى 3% في حالات الركود الاعتيادي⁽²⁸⁾ . والازمة الحالية مستمرة منذ أكثر من ست سنوات وتسبب بخسائر مرتفعة في الناتج اشرنا اليها أنفاً مما يجعلها ازمة مالية معقدة امتدت الى الاقتصاد الحقيقي مثيرة مشكلات مالية وتمويلية متعددة .

أما الدراسة الاخرى فتوصلت الى وجود نمط متكرر لتدهور أرصدة الحساب الجاري في الفترات السابقة على كساد اسعار المساكن واسعار الاسهم ، وقد تم تحديد (47) حالة كساد في اسعار المساكن و (98) حالة كساد في اسعار الاسهم للمدة (1970 - 2008) ، وأتضح بان فترات كساد اسعار المساكن عموماً تتميز بطول مدتها وارتباطها بقدر أكبر من خسائر الناتج وتصل مدتها في المتوسط الى عامين ونصف ، اما في

اسعار الاسهم فانها تدوم لمدة عام ونصف ويكون تراجع الاتجاه العام بمقدار (25ر4%) تقريباً في السنة الاولى بعد كساد اسعار المساكن مقابل تراجع بنسبة (25ر1%) بعد كساد الاسهم⁽²⁹⁾ .

ونستطيع القول ان الاثار التي خلقتها ازمة الرهن العقاري (كساد اسعار المساكن) التي ارتبطت ايضاً بكساد اسعار الاسهم والسندات من خلال عمليات التوريق واسواق المشتقات المالية كانت ولا تزال اثاراً عميقة على مستوى الاقتصاد العالمي وانها ستستمر لمدة اطول مما اشارت اليها الدراسات لحالات سابقة ، إذ لا يزال الاقتصاد العالمي يتباطؤ في نموه مدة تصل الى ست سنوات لحد الان ولا تزال آثار الأزمة تنتشعب الى ازمات اخرى تمويلية او ازمة الدين التي واجهتها الدول الاوربية الهامشية وحتى الرئيسة مثل اليونان واسبانيا ولاحقاً فرنسا ، وتواجه الولايات المتحدة الامريكية مشكلة كبيرة في مواجهة الدين العام الذي بلغ 70% من الناتج عام 2011 اي ضعف ماكان عليه حجمه البالغ 36% في عام 2007 ، الذي ربما يشير الى ازمة اقتصادية جديدة تكون اكثر عمقاً وانتشاراً إلى الاقتصادات الأخرى .

المبحث الثاني

جوانب الاصلاح في الصندوق لمواجهة الازمة

يُعدّ الصندوق المنظمة العالمية الأساسية التي يحصل من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي اذ اصبح عدد الدول المنتمية لعضويته 188 عضواً على وفق ما ورد في التقرير السنوي للصندوق عام 2012 مما جعله يتعامل مع اغلب دول العالم . وقد حددت التقارير السنوية أنشطة الصندوق بما يأتي :-

- 1- تقديم المشورة للدول الاعضاء حول اعتماد السياسات الاقتصادية التي يمكن ان تساعد على منع وقوع الازمات المالية او حلها عند وقوعها ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعجيل النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر .
 - 2- إتاحة التمويل المؤقت للدول الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بالاختلال في ميزان المدفوعات (في حالة العجز) .
 - 3- تقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء بناءً على طلبها لتأهيلها في مجال بناء الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة .
- ويعتمد المجلس التنفيذي في تقوية المنظور العالمي للصندوق على الأداتين الرئيسيتين المعتمدين لديه وهما : نتائج تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي المستخدمان للرقابة متعددة الاطراف التي يضطلع بها الصندوق في أنشطة الرقابة الثنائية وتحسين وتحليل الروابط بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي .

ويبدو أن الصندوق كان غير موفق بخصوص نشاطه الاول إذ وقعت الازمة المالية العالمية الحالية وتفاقت ولم يستطع من منع وقوعها او ايجاد الحلول السريعة لها بل انه لم يتمكن في القيام بوظيفته بشكل يتواءم مع قدراته والامكانيات المتاحة في مجال الرقابة والاشراف على الاوضاع الاقتصادية مما جعله يتعرض لانتقادات عديدة ومن جهات مختلفة⁽³⁰⁾ .

ويعتمد الصندوق في تقييم ادائه على تقارير أخرى يصدرها مكتب التقييم المستقل (Independent Evaluation office) (IEO) التي تكشف عادة مواطن الضعف والقوة في نظام الحوكمة في الصندوق والسعي وراء صندوق اكثر فعالية في الاداء وأكبر تركيزاً على المساءلة وفضل تمثيلاً .

ويمكن ان يكون السبب الرئيس وراء وقوع الأزمات عموماً والازمة المالية العالمية الحالية ولاسيما هو الافتقار الى البيانات التي يمكن ان تؤثر مواطن الضعف على مستوى الاقتصادات الوطنية او المستوى العالمي مما يعوق عمل الخبراء الاقتصاديين اذ ان التحليلات للجوانب الاقتصادية المختلفة يجب ان تكون مبنية على حقائق معينة وان هذه الحقائق تستمد من قاعدة البيانات التي تتوافر لدى كل دولة من دول العالم او المؤسسات الاقتصادية المعنية بالشأن الاقتصادي العالمي مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أم منظمة التجارة العالمية ام بنك التسويات الدولية.

ويشير جيمس باوتون مؤرخ صندوق النقد الدولي إلى ان بعض الانتقادات الموجهة الى الصندوق صحيحة حول تأخره وعدم قدرته على التنبؤ في الازمات التي حدثت وتحدث حالياً وان اهم الأسباب وراء ذلك يعود الى عدم توافر البيانات لدى الصندوق اذ ان احد اهم خبراء الصندوق (ستانلي فيشر) قد اعرب عن صدمته عندما باشر عمله في الصندوق ووجد أن خبراء الصندوق ليس لديهم معلومات كافية عما يحدث (31).

ويمكننا القول ان الصندوق بالرغم من زعمه بوجود تقارير لتقييم الوضع الاقتصادي العالمي والتنبؤ والتحذير من الازمات والمشكلات التي يواجهها ، الا ان واقع الحال يشير الى ان هذه التقارير غالباً ماتكون قاصرة عن اعطاء صورة واضحة عن وضع الاقتصاد العالمي اذ لم تبين التقارير السنوية او تقرير افاق الاقتصاد العالمي لسنة 2007 المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي التي ادت الى حدوث الازمة المالية العالمية .

ويظهر أن هذه المؤسسة التي ولدت مع نظام برتن وودز وهي من بنات افكار الدولة المتقدمة وتوجهاتها وسياستها للسيطرة على الاقتصاد العالمي فقد بقيت تعمل بتوجهات تلك الدول حسب الظروف التي تمر بها . اذ انهار نظام برتن وودز عام 1971 بعد ان رأت الولايات المتحدة أنها غير قادرة على الإبقاء على نظام الصرف بالذهب وتخليها عن تعهداتها في هذا الجانب مما قاد العالم الى النظام العالمي الجديد المبني على اسعار الصرف العائمة ، ولكنها لغرض معالجة ذلك بدأت بالتكبير منذ شعورها بعدم القدرة على الاستمرار على استحداث احتياطي جديد عام 1969 الا وهو حقوق السحب الخاصة لغرض مواجهة النقص في الاحتياطيات الدولية ونرى الآن أنها في ظل الازمة المالية العالمية فقد دعت الى اصلاح نظام صندوق النقد الدولي لغرض مواجهة الازمة المالية العالمية ، اذ اعتمدت الاستراتيجية متوسطة الأجل للصندوق اصلاحات واسعة النطاق لتعديل نظام الحصص والاصوات وعدت ذلك من الاهداف المحورية التي تسعى الى تحقيقها ، وبدأ صندوق النقد الدولي وبناءً على طلب من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية دراسة الاسباب الالاساس للاضطرابات التي اندلعت في الاسواق المالية عام 2007 وذلك من خلال خمس مجموعات عمل تابعة لإدارة الاسواق النقدية والرأسمالية في الصندوق ومارست المجموعات اعمالها بدراسة الاسباب الهيكلية للازمة ووضعت توصياتها ذات الطابع المتوسط الاجل (32).

ويمكن ان نضع تفصيلاً لهذه الاصلاحات التي وضعت لأجل مواجهة الازمة المالية العالمية :-

أولاً : بيع ذهب الصندوق .

ثانياً : إصلاح نظام الحصص والاصوات .

ثالثاً : زيادة حقوق السحب الخاصة .

أولاً : بيع الذهب :

تاتي عملية بيع الذهب ضمن نموذج الدخل الجديد للصندوق إذ توصل المجلس التنفيذي في نيسان 2008 الى اتفاق لتعديل نموذج دخل الصندوق الذي يتوقع له ان يضع الجوانب المالية للصندوق على اساس سليم (33).

وقد بدأ العمل بإصلاح نموذج دخل الصندوق عندما عين مدير عام الصندوق في مايس عام 2006 لجنة لهذا الغرض سميت بلجنة (الشخصيات البارزة) ، وقد أشار تقرير اللجنة المقدم الى المجلس التنفيذي في كانون الاول 2007 إلى أن نموذج الدخل الذي عمل بموجبه الصندوق منذ انشائه المعتمد على الفائدة المأخوذة على القروض التي يمنحها الصندوق لا يعد نموذجاً ملائماً وانه غير قابل للاستمرار وذلك نظراً للمجموعة الكبيرة من الوظائف والمستويات التي يضطلع بها الصندوق، وبناءً على توصيات اللجنة اتفق المجلس التنفيذي في أواخر السنة المالية 2008 على اتخاذ مجموعة من التدابير اهمها (34) .

1- إقتراح تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق لتوسيع صلاحيات الاستثمار المخولة له ، وينصب هذا الإقتراح على السماح للصندوق بالتوسع في استثماراته من اجل رفع متوسط العائدات وتنويع

مصادرها على أن لا يؤدي هذا التوسع في الصلاحيات الاستثمارية إلى تضارب فعلى أو قصور في المصالح .

2- إنشاء صندوق وقف : يجري تمويل هذا الصندوق من ارباح بيع جزء من حيازات ذهب الصندوق وقد حددت الكمية التي يمكن بيعها من ذهب الصندوق بـ (3 403) طن متري مما أفتناه الصندوق بعد تاريخ التعديل الثاني لاتفاقية تأسيسه عام 1978 ، اذ سُمح بموجبه للصندوق بيع الذهب مباشرة على ان تتم عمليات البيع بأسعار السوق السائدة او قبول الذهب وفاءً للالتزامات على الدول الأعضاء وبسعر متفق عليه يقوم على اساس اسعار السوق وقت القبول . وتتطلب عملية بيع الذهب موافقة اغلبية الاعضاء التي تمثل 85% من القوة التصويتية وهي النسبة المعتمدة لاتخاذ القرارات في الصندوق .

وتعود حيازة الصندوق للذهب بالدرجة الأساسية - قبل استحداث التعديل الثاني لاتفاقية تأسيس الصندوق عام 1978 - الى الالية التي تمت تحديدا لدفع مساهمة الدول الاعضاء في رأس مال الصندوق على وفق حصة كل دولة التي حددت حسب مقترح الاقتصادي الامريكي (هوايت) بوضع عدة مؤشرات تتمثل في مستوى الدخل القومي للدولة وتنوع صادراتها وبنسبة صادراتها الى الدخل القومي ومستوى استيراداتها وحجم احتياطاتها الدولية ، ويجب على وفق هذه الالية ان تدفع الدولة 25% من حصتها على صورة ذهب والحصة المتبقية البالغة 75% بعملتها الوطنية مقومة بالدولار⁽³⁵⁾ . يضاف الى ذلك الذهب الذي يحصل عليه الصندوق من معاملاته التالية⁽³⁶⁾ :-

1- الذهب المستخدم في سداد الفوائد المترتبة على الدول المقترضة من موارد الصندوق .

2- ما تدفعه الدولة العضو الى الصندوق مقابل الحصول على عملات الدول الاخرى الاعضاء في الصندوق .

3- ما يحصل عليه الصندوق من ذهب جَراء عملية تسديد القروض المقدمة من قبله الى الدول الاعضاء اذا ارادت ذلك .

ويُعد صندوق النقد الدولي واحداً من أكبر الحائزين على الذهب إذ يحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا ، اذ بلغت حيازاته من الذهب لدى جهات الايداع المختلفة عام 2008 (4 103) مليون اوقية اي ما يعادل (4 3214) طناً مترياً وبمبلغ (2 9) مليارات دولار امريكي على اساس الكلفة التاريخية الظاهرة في ميزانية الصندوق للسنة المذكورة وتعادل بالاسعار الجارية بتاريخ 30/نيسان/2008 (1 90) مليار دولار امريكي ، ويتكون هذا الاحتياطي من جزئين الاول : يمثل مالى الصندوق منه قبل 1978 البالغ (43 90) مليون اوقية مايعادل (1 2814) طناً مترياً وان عملية البيع من هذا الاحتياطي تخضع لقاعدة ارجاع الذهب الى الدول الاعضاء المنظمة الى الصندوق في 31/أب/1975 . اما الثاني : البالغ (9 12) مليون اوقية ما يعادل (3 403) أطنان متريية فقد حصل الصندوق على حيازته بعد التعديل الثاني الذي جرى على اتفاقية الصندوق في نيسان 1978 ، ومن ثم هذه الحيازات لا تخضع لقاعدة ارجاع الذهب للدول الاعضاء⁽³⁷⁾ . وان هذه الحيازة ستكون موضوع بيع ذهب الصندوق .

ومما تجدر الإشارة اليه أن عملية بيع الذهب هذه ليست الاولى في تاريخ الصندوق وانما حصلت عمليات بيع للذهب لأغراض مختلفة تمثلت اما في تغيير الاصول التي في حيازته او لأغراض تمويلية او لأغراض استثمارية للمدة 1957-2000⁽³⁸⁾ . اما عملية البيع الاخيرة (2009 - 2010) البالغة (3 403) أطنان متريية من الذهب ما يعادل (97 12) مليون اوقية فقد اشار المجلس التنفيذي الى ان الهدف من وراء عملية البيع هذه ينصب في اتجاهين هما⁽³⁹⁾ :

1- إن عملية البيع هي جزء اساسي من نموذج الدخل الجديد الذي اعتمده الصندوق للحد من اعتماده على عائد القروض في تغطية مصروفاته في أوجهها المختلفة .

2- تهدف عملية البيع إلى تعزيز قدرة الصندوق التمويلية لاسيما في مجال التمويل المخصص لإقراض البلدان ذات الدخل المنخفض وبشروط ميسرة . اذ ان الصندوق وافق على تدبير (17) مليار دولار

حتى نهاية عام 2014 لاقرض الدول ذات الدخل المنخفض التي تضررت بشدة من الازمة العالمية واغلب هذه الدول من افريقيا . ويُعد بيع الذهب أحد التدابير التي استعملها الصندوق لتوفير هذا التمويل ، وقد بلغ مقدار موارد الدعم الاضافية المتحققة من هذه التدابير (15) مليار دولار لتغطية تكاليف الإقراض الجديدة بأسعار منخفضة .

وقد حصلت موافقة المجلس التنفيذي على عملية البيع في 18/ ايلول / 2009 بعد أن حصل ممثلو الدول الاعضاء في الصندوق على موافقة برلماناتهم على ان تتم عملية البيع بصورة متدرجة وطبقاً "لاتفاقية البنوك المركزية بشأن الذهب" التي اعيد العمل بها في آب عام 2009 ، وحددت المبيعات بـ (400 طن متري سنوياً) و 2000 طن متري خلال مدة خمس سنوات تبدأ في 27/ايلول/2009 ، وتمثل هذه المبيعات الحدود القصوى التي يمكن استيعابها في القطاع الرسمي . وان عملية البيع يجب ان تجري بموجب ضمانات وقائية قوية لضمان أن لا تضاف مبيعات الذهب الى الحجم المعلن لمبيعات المصادر الرسمية تجنباً لحدوث اضطرابات وتأثيرات عكسية على حائزي الذهب ومنتجيه في اسواق الذهب⁽⁴⁰⁾ .

وقد تمت عمليات البيع الفعلية للذهب بدءاً من تشرين الأول (2009) (انظر الجدول - 2 -) . إذ بيعت (222) طناً مترياً من الذهب في الأسواق الرسمية .

الجدول - 2 -

الكميات المباعة من الذهب في الاسواق الرسمية وسوق الذهب

تاريخ البيع	حجم المبيعات		الجهة المشترية
	النسبة %	الكمية (طن)	
19 - 30 تشرين الأول 2009	49.6	200	بنك الهند المركزي
11 تشرين الثاني 2009	0.5	2	بنك موريشيوس المركزي
23 تشرين الثاني 2009	2.5	10	بنك سري لانكا المركزي
تشرين الثاني 2010	2.5	10	بنك بنغلاديش المركزي
كانون الأول 2010	44.9	181.3	الذهب المباع في السوق
	100.0	403.3	إجمالي الكمية

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على صندوق النقد الدولي ، صحيفة وقائع / متوفرة على الرابط

<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/gold/gtm>

وتحديداً للبنوك المركزية للدول المذكورة وبنسبة بلغت (155%) من إجمالي الكمية المباعة ، إذ حصل بنك الهند المركزي وبنك موريشيوس المركزي وبنك سري لانكا المركزي وبنك بنغلاديش المركزي على حصص مقدارها (49.6%) و (0.5%) و (2.5%) ، (2.5%) على التوالي وبيعت الكمية المتبقية البالغة (181.3) طناً مترياً وتشكل (94.4%) من إجمالي الكمية المباعة داخل السوق (سوق الذهب) بالأسعار السائدة وقت عملية البيع .

وينظر الصندوق إلى أن عمليات البيع تلك قد جنبت سوق الذهب الاضطرابات التي يمكن ان تصاحب عملية البيع إذ يقول مدير الإدارة المالية في الصندوق (اندرو تويدي) "ان ادارة عمليات بيع الذهب على نحو يتجنب اضطراب سوق الذهب يأتي على رأس الاولويات"⁽⁴¹⁾ . وبذلك يكون الصندوق قد انجز عملية بيع الذهب في كانون الأول 2010 وبلغت القيمة الاجمالية (95) مليارات وحدة حقوق سحب خاصة ما يعادل (14.4) مليار دولار امريكي ، منها (69.2) مليارات وحدة حقوق سحب خاصة تمثل الكلفة التاريخية للذهب (القيمة الدفترية للذهب) ، (85.6) مليارات وحدة حقوق سحب خاصة تمثل ارباحاً . وتمت عمليات البيع سواءً للحائزين الرسميين (خارج السوق) أم في سوق الذهب (داخل السوق) بأسعار السوق السائدة على وفق عملية البيع* .

وينصب التركيز هنا على الغرض المحوري الذي قامت عليه عملية البيع المتمثل بخطوة اساسية في تنفيذ نموذج الدخل الجديد المتفق عليه في نيسان 2008 ، التي كان من اهم عناصرها انشاء صندوق وقف

يمول من الأرباح المتحققة وقد بلغت حصة هذا الصندوق (4ر40) مليارات وحدة حقوق سحب خاصة تستعمل ضمن حساب الاستثمار في صندوق النقد الدولي الغرض منها تعزيز موارد الصندوق .
ويذهب المبلغ المتبقي من الأرباح او ما يسميه الصندوق بالأرباح الاستثنائية* البالغة (2ر45) مليار وحدة حقوق سحب خاصة لدعم القروض المقدمة من الصندوق الى "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر" "Poverty Reduction and Growth Trust" (PRGT) الذي يهتم بتقديم القروض إلى الدول منخفضة الدخل بعد الحصول على موافقة الدول الأعضاء في الصندوق على ذلك .
وقد وافق المجلس التنفيذي في شباط 2012 على توزيع احتياطات تبلغ قيمتها (0ر7) مليار وحدة حقوق سحب خاصة ما يعادل (1ر1) مليار دولار على الدول الأعضاء كل حسب حصته في رأس مال الصندوق وقت التوزيع ، على ان توافق هذه الدول على تسهيل رئيس لاقرض الاعضاء باكثر من (90%) من الأرباح الاستثنائية واصبح هذا الاتفاق نافذاً في تشرين الاول 2012 . وقد جاءت الموافقة الثانية للمجلس التنفيذي على توزيع احتياطات بقيمة (1ر75) مليار وحدة حقوق سحب خاصة واصبح الاتفاق الثاني نافذاً في 10 تشرين الاول 2013⁽⁴²⁾ . وقد وزعت هذه الاحتياطات على الدول الاعضاء؛ لان التعديل الثاني لاتفاقية تأسيس الصندوق عام 1978 أشار الى ان الذهب المباع لايعاد الى الدول الاعضاء في الصندوق .

وبذلك تضافرت جهود الدول الاعضاء على المساهمة في تسهيل رئيس لاقرض الاعضاء بمبلغ (2ر25) مليار وحدة حقوق سحب خاصة الذي يشكل 90% من الأرباح الاستثنائية التي تقدم لصالح الدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض . ويمثل هذا المبلغ جزءاً من المبالغ التي تعهد الصندوق بتوفيرها بين عامي (2009 – 2014) البالغة (17) مليار دولار لاقرض الدول ذات الدخل المنخفض التي تضررت بشدة من الازمة المالية العالمية .

ويمكننا القول ان الصندوق يمكن ان يكون منظمة قادرة على مواجهة الازمات المالية العالمية والمشكلات التي تواجه الدول الاعضاء فيه اذا ما تضافرت جهود هذه الدول من اجل دعم كافة اعضائه كافة، وليس عدد محدود منهم الذين يسيطرون على نسبة كبيرة من رأس ماله .

ثانياً : إصلاح نظام الحصص والاصوات :

يسعى الصندوق منذ عام 2006 الى تعزيز دوره دولياً من خلال اتخاذ تدابير لإجراء اصلاحات مهمة في نظام الحوكمة . وتهدف هذه الاصلاحات في مجال نظام الحصص والاصوات الى تحقيق عدالة اكبر بين حصص العضوية والانصبة التصويتية من جهة ووزن البلدان الاعضاء ومشاركتها في الإقتصاد العالمي من جهة اخرى . ويهدف الاصلاح ايضاً الى تعزيز مشاركة الدول منخفضة الدخل واعطائها صوتاً أقوى في الصندوق .

وتشكل حصص الدول الاعضاء في رأس مال الصندوق المصدر الرئيس لموارد الصندوق المالية التي يستطيع من خلالها القيام بوظيفته في اقرض الدول الاعضاء التي تكون بحاجة ماسة الى موارده . ويجري الاصلاح في نظام الحصص والاصوات عادة على وفق المادة الثالثة من اتفاقية الصندوق ، اذ يقوم مجلس المحافظين بمراجعة الحصص مرة كل خمس سنوات على الاقل ويقترح تعديلها اذا تطلب ذلك ، ويمكن للمجلس ان يعدل حصة اي بلد عضو في اي وقت يراه مناسباً وبناءً على طلب البلد العضو ويتطلب اي تعديل في الحصص قراراً باكثرية 85% من مجموع الاصوات ، ولا تعدل حصة العضو الا بعد موافقته وبعد عملية الدفع⁽⁴³⁾ .

ويعد مقترح هوايت* هو الأول في مجال تحديد الحصص للدول الاعضاء في رأس مال الصندوق اذ اقترح ان يكون حجم الدولة المشاركة في الصندوق متناسباً مع حجم احتياطاتها من الذهب والنقد الاجنبي وحجم دخلها القومي ومدى التقلبات في ميزان مدفوعاتها⁽⁴⁴⁾ . وهذه بالتأكيد كلها كانت تصب في مصلحة الولايات المتحدة الامريكية حينذاك ، وقد تغيرت محددات حصة الدولة حالياً اذ تحدد حصة الدولة العضو (لغاية اخر تحديث في آب 2012) من الناحية المبدئية في حدود حصص الاعضاء القائمين ذوي الحجم والخصائص الاقتصادية المشابهة مع الاسترشاد بصيغة الحصص الحالية الموضوعة لتقييم المركز النسبي للدولة العضو الجديدة ، والصيغة الحالية تمثل متوسطاً مرجحاً لاجمالي الناتج المحلي (بوزن 50%) ودرجة الانفتاح (30%) ومدى التغير الاقتصادي (15%) وحجم الاحتياطات

الدولية (5%)، وحُدّد قياس اجمالي الناتج المحلي كونه يتشكل من اجمالي الناتج المحلي القائم على اسعار الصرف السائدة في السوق بوزن (60%) والقائم على اساس اسعار الصرف حسب تعادل القوة الشرائية بوزن (40%)⁽⁴⁵⁾. ويترتب على الحصة التي جرى تحديدها للدولة العضو عدد من الجوانب الاساسية في علاقتها المالية والتنظيمية مع الصندوق منها :-

- 1- تحديد الحد الاقصى لحجم الموارد المالية التي يلتزم بتقديمها الى الصندوق اي دفع التزامه اتجاه الصندوق وتدفع الحصة حالياً * على أساس 25% بحقوق السحب الخاصة او احد العملات المقبولة على نطاق واسع (الدولار الامريكي ، الين الياباني ، الجنيه الاسترليني) ، وتدفع 75% المتبقية بالعملة الوطنية للدولة .
- 2- تحديد القوة التصويتية للدولة في القرارات التي يتخذها الصندوق وتحدد أصوات على أساس الاصوات الاساسية وصوت إضافي لكل (100000) مائة الف وحدة من حقوق السحب الخاصة .

حصة الدول في الصندوق

$$\frac{100000}{\text{القوة التصويتية} = \text{الاصوات الاساسية} +}$$

3- حجم التمويل الذي تحصل عليه الدولة إذ تتيح اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممدة للبلد العضو ان يفترض بحدود قصوى 200% من قيمة حصته سنوياً و 600% على أساس تراكمي . ويوضح (الجدول - 3 -) المراجعات العامة للحصص التي جرت منذ تاسيس الصندوق ولغاية المراجعة الرابعة عشرة عام 2010 التي تشير الى نسب الزيادة في الحصص . ويمكن ان تؤشر بان الدول المتقدمة المسيطرة على قرارات الصندوق من خلال حصصها التي تشكل دائماً ما يزيد على 50% من القوة التصويتية للصندوق تلجأ الى زيادة الحصص ومن ثم زيادة رأس مال الصندوق عندما تواجه خطراً يهددها او تكون هي سبباً في هذا الخطر الذي يواجه دولاً اخرى غيرها ، وعندما تتعرض لضغوط من دول اصبحت الآن لها تأثير مهم في الاقتصاد العالمي مثل روسيا والبرازيل والصين وكوريا الجنوبية وبشكل عام دول الاسواق الصاعدة ومجموعة بريك (روسيا والصين والبرازيل والهند) .

(الجدول - 3 -)

المراجعات العامة للحصص منذ التأسيس ولغاية 2010

مراجعة الحصص	اعتماد القرار	الزيادة في مجموع الحصص %
الخمسية الأولى	لم تقترح زيادة	---
الخمسية الثانية	لم تقترح زيادة	---
1958 ، 1959	شباط ونيسان 1959	7ر60
الخمسية الثالثة	لم تقترح زيادة	----
الخمسية الرابعة	أذار 1965	7ر30
العامة الخامسة	شباط 1970	5ر35
العامة السادسة	أذار 1976	6ر33
العامة السابعة	كانون الاول 1978	9ر50
العامة الثامنة	أذار 1983	5ر47
العامة التاسعة	حزيران 1990	0ر50
العامة العاشرة	لم تقترح زيادة	----
العامة الحادية عشرة	كانون الثاني 1998	0ر45
العامة الثانية عشرة	لم تقترح زيادة	---

----	لم تقترح زيادة	العامة الثالثة عشرة
100.0	كانون الأول 2010	العامة الرابعة عشرة

المصدر : صندوق النقد الدولي ، صحيفة الوقائع ، متوفرة على الرابط :

http

www.inf.org/external/np/exr/facts/quotas-

ولذلك نرى أن الدول المتقدمة ومن خلال المؤسسة التي تسيطر عليها الا وهي صندوق النقد الدولي فقد بدأت العمل ببرنامج اصلاح وكانت البداية لهذا الاصلاح قد جاءت من خلال بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في الصندوق من 22 نيسان 2006 التي اكدت اهمية اصلاح نظام الحوكمة وحماية وتعزيز فعالية الصندوق ومصادقيته كمؤسسة تعاونية تحظى بالشرعية لدى جميع الدول الاعضاء في الصندوق واستجابة؛ لذلك فقد اعتمد مجلس المحافظين وبناءً على توصية من المجلس التنفيذي في 18 ايلول 2006 قراراً بشأن إصلاح نظام الحصص والأصوات يمنح زيادات مخصصة في حصص الصين وكوريا الجنوبية والمكسيك وتركيا وذلك لوجود قصور واضح في تمثيلها لدى الصندوق مقارنة مع حجمها في الاقتصاد العالمي .

وقد بدأ العمل ببرنامج اصلاح يمتد لمدة سنتين حصلت الموافقة عليه في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام 2006 في سنغافورة ، واسفرت المشاورات اللاحقة بين الدول الاعضاء على حصول الموافقة المبدئية لتعديل اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي فيما يخص زيادة الاصوات الاساسية وبمقدار ضعفين . ويهدف النظام الجديد حسب تقرير المجلس التنفيذي الى تحقيق هدفين اساسيين هما⁽⁴⁶⁾ : الأول : تحقيق تقدم ملحوظ في مواءمة حصص العضوية مع الوزن الاقتصادي لكل دولة عضو في الاقتصاد العالمي وزيادة استجابة الحصص والقوة التصويتية في الصندوق للتغيرات المستقبلية في واقع الاقتصاد العالمي . والثاني : تعزيز مشاركة الدول منخفضة الدخل وصوتها في اتخاذ القرار بالرغم من صغر وزنها الاقتصادي ، ولكنها دول يقوم الصندوق فيها بدور استشاري وتمويلي مهم .

وقد اعتمد القرار ايضاً مجموعة من الإصلاحات لها طابع أساسي قوي، ويتم تحقيقها في الاجتماعات السنوية لعام 2007 اذا كان ذلك ممكناً او في موعد اجتماعات 2008 السنوية على اقصى تقدير وتشمل تلك الإصلاحات ما يأتي⁽⁴⁷⁾ :-

- 1- الاتفاق على صيغة بسيطة وشفافة للحصص – وقد اشرنا اليها سابقاً في تعديل أوزان الحصص .
- 2- اجراء جولة ثانية من الزيادات المخصصة في الحصص حسب الصيغة الجديدة .
- 3- الالتزام بضمن استمرار التطور في نصية الحصص حسب ما يطرأ من تغيرات على مراكز الدول الاعضاء في الاقتصاد العالمي .
- 4- زيادة الأصوات الاساسية بمعدل الضعف على الاقل لاجل المحافظة على القوة التصويتية للبلدان منخفضة الدخل

ويمكننا وضع خلاصة للإصلاحات في حصص الصندوق منذ بدء عملية الاصلاح التي يهنا بالدرجة الأساسية منها التغير في رأس مال الصندوق ومن ثم قدرته الاقراضية وامكاناته في دعم الدول الاعضاء في مواجهة الازمة المالية العالمية وعلى النحو الاتي :-

- 1- الإصلاحات في عام 2006 :
تقضي هذه الإصلاحات الى زيادات مخصصة في الحصص بنسبة 18% في برنامج مدته عامين وذلك بزيادة حصص كل من كوريا الجنوبية والمكسيك والصين وتركيا؛ وذلك لان نسبة تمثيلها الحالية لا تتلاءم مع حجمها في الاقتصاد العالمي .
- 2- الإصلاحات في عام 2008 :

صدرت موافقة مجلس المحافظين في نيسان 2008 على زيادات إضافية مخصصة تؤدي إلى زيادة تراكمية فضلاً عن تعديلات عام 2006 بمقدار 11ر5% للدول الديناميكية وقد اعتمدت هذه الاصلاحات بنسبة تصويت بلغت 97ر8% من مجمل القوة التصويتية وموافقة (94ر6%) من الدول الاعضاء وقد وصف السيد ستراوس - كان مدير عام الصندوق هذه الاصلاحات بالقول "انني ارى هذه النتيجة كبداية لمشروعية الصندوق الجديدة وبذلك يصبح الصندوق اول مؤسسة مالية دولية تجري الإصلاحات العميقة في نظام الحوكمة"⁽⁴⁸⁾.

وقد ركزت هذه الاصلاحات على احداث تغييرات متعددة في احتساب الحصص وحجمها للدول الأعضاء في الصندوق ، التي تطلبت اجراء تعديل في اتفاقية تأسيس الصندوق وعلى النحو الاتي⁽⁴⁹⁾:-

1- وضع صيغة أكثر شفافية للحصص ، وقد أشرنا الى ذلك انفاً عندما تناولنا كيفية احتساب حصة دولة معينة .

2- تحقيق الزيادات المخصصة في الحصص : تهدف هذه الاصلاحات الى زيادة حصص البلدان الديناميكية (54 دولة) زيادة اضافية تبلغ مع التعديلات المخصصة في عام 2006 ما مقداره (11ر5%) وتبلغ هذه الزيادة (20ر8) مليار وحدة حقوق سحب خاصة ما يعادل حوالي (32ر7) مليار دولار امريكي . وإن جميع الدول التي تحصل على التمثيل الكامل على وفق هذه الصيغة يمكنها زيادة حصصها في ظلّ هذه الاصلاحات . وتتضمن هذه الزيادة في الحصص ثلاثة عناصر هي :

- تغاضي بعض الاقتصادات عن زيادة حصتها دعماً لأهداف الإصلاح بالرغم من أنها غير ممثلة بالمستوى الكافي وهي الولايات المتحدة الامريكية والمانيا وايطاليا واليابان وايرلندا ولكسمبورغ .
- إعطاء دفعة للدول غير الممثلة بالمستوى الكافي على أساس الناتج المحلي الاجمالي العالمي المحسوب بتعديل القوة الشرائية من خلال زيادة حصتها بنسبة لا تقل عن 40% .
- تحصل الدول الأربع في اجتماعات سنغافورة على زيادة ثانية في الحصص الاسمية لا تقل عن 15% وذلك للقصور الشديد في تمثيلها .

3- تعزيز القدرة التصويتية للدول منخفضة الدخل من خلال زيادة الاصوات الاساسية* بمقدار ثلاثة اضعاف لكل الاعضاء ، وتعد هذه الزيادة الاولى منذ تأسيس الصندوق . كذلك أن يكون مناب اخر لكل من المديرين التنفيذيين الممثلين لعدد كبير من الدول وهذا يتيح قدرات إضافية لمكتبي المديرين التنفيذيين الممثلين للدول الافريقية .

4- المواءمة على مستوى الحصص من خلال تقريب انصبة الحصص للدول الاعضاء الى مراكزها التي تستحقها على وفق الصيغة التي اشرنا اليها سابقاً ، وتحصل 54 دولة من الدول الاعضاء على وفق ذلك على زيادة في حصصها الاسمية تتراوح بين (12% - 106%) وتبلغ الزيادة المجمعة في حصص هذه الدول (4ر9) نقطة مئوية وتزداد حصص (135) دولة بمقدار (5ر5) نقطة مئوية جراء آثار زيادة الحصص والاصوات الاساسية ، وتكون الدول الأكثر نصيباً هي الصين وكوريا الجنوبية والبرازيل والمكسيك .

وقد دخلت هذه الإصلاحات حيز التنفيذ في 3/ اذار/ 2011 بعد ان حصلت مصادقة 117 دولة تمثل 85% من مجموع القدرة التصويتية للدول الاعضاء، وتدعم هذه الاصلاحات تمثيل الدول الديناميكية في الصندوق وتعطي الدول المنخفضة الدخل دوراً افضل في مشاركتها التصويتية .

3- الاصلاحات عام 2010 :

اصدر مجلس المحافظين (اعلى جهة لصنع القرار في الصندوق) في 15 كانون الأول 2010 مجموعة من الاصلاحات ذات التأثير البعيد في نظام الحصص والحوكمة وذلك استكمالاً للمراجعة الرابعة عشرة للحصص وتتلخص هذه الاصلاحات في الاتي⁽⁵⁰⁾ :

1- زيادة حجم الحصص بنسبة 100% مما تترتب عليه زيادة حجمها من حوالي (238ر4) مليار وحدة حقوق سحب خاصة الى حوالي 476ر8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة .

- 2- تحويل نسبة من انصبة الحصص تزيد على 6% من الدول الاعضاء زائدة التمثيل الى الدول الاعضاء ناقصة التمثيل .
- 3- تحويل نسبة من انصبة الحصص تزيد على 6% لصالح دول الأسواق الصاعدة والدول النامية الديناميكية (EMDCs).
- 4- تصبح الصين بموجب التعديل السابق ثالث أكبر دولة في عضوية الصندوق ، وتدخل اربع دول من دول الاسواق الصاعدة وهي (البرازيل ، الصين ، الهند ، روسيا) ، ضمن الدول العشر الأولى * صاحبة اكبر الحصص في الصندوق .

وتدخل زيادات الحصص حيز التنفيذ عندما يتم الوفاء بالشروط الآتية (51) :

- 1- أن يدخل التعديل المقترح باصلاح المجلس التنفيذي** حيز التنفيذ مما يتطلب موافقة أعضاء المجلس بنسبة 85% من القوة التصويتية .
 - 2- أن يوافق عدد من اعضاء الصندوق لا تقل اصواتهم عن 70% من مجموع القوة التصويتية في 5/ تشرين الثاني 2010 على اجراء الزيادات اللازمة .
 - 3- أن تكون تعديلات عام 2008 التي اشرنا اليها انفاً قد دخلت حيز التنفيذ .
- ويقوم المجلس التنفيذي بمتابعة تنفيذ الشروط التي اشرنا اليها انفاً ، التي تمهد لتنفيذ اصلاحات عام 2010 للحصص والحوكمة ، وبذلك أجرى عدد من المراجعات لسير العمل في هذا المجال بدأت بشهر حزيران ثم ايلول وكانون الاول من عام 2012 وانتهت في نيسان 2013 . وقد تم استيفاء الشرط الثاني عندما وافق (149) عضواً في الثلاثين من نيسان 2013 يمثلون 77% من حصص عضوية الصندوق على الزيادات المقترحة في حصصهم . أما الشرط الثالث فقد تم استيفاءه عندما دخلت اصلاحات 2008 حيز التنفيذ في آذار عام 2011 . ولم يستوف الشرط الاول لغاية 30 نيسان 2013 اذ بلغ عدد الأعضاء الذين وافقوا على تعديل المقترح (136) عضواً يشكلون (377%) من مجموع القوة التصويتية، وبذلك لم تتحقق النسبة المطلوبة البالغة 85% من القوة التصويتية . وعليه لم تدخل اصلاحات 2010 حيز التنفيذ لغاية الموعد الذي اشرنا اليه . ويمكن الإشارة الى ان هنالك مراجعة جديدة للحصص تمثل المراجعة الخامسة عشرة للحصص التي تقرر تقديم موعدها بنحو سنتين لاستكمالها في كانون الثاني 2014 .

ويمكن أن نوضح حالة أنصبة الحصص وأنصبة الأصوات التي أشرنا اليها في الاصلاحات الثلاثة في (الجدول - 4 -) ، وكذلك نستطيع من خلال ما تم عرضه وبيانات الجدول المذكور تأشير الحالات الآتية :

- 1- ان هذه الاصلاحات أدت الى تحسن في حصص دول الاسواق الصاعدة والنامية إذ ارتفعت من (438%) قبل اجتماعات سنغافورة 2006 الى (424%) بعد اصلاحات 2010 اي بزيادة مقدارها (4%) يقابل ذلك انخفاض في حصة الدول المتقدمة من (61%) الى (57%) للحالة ذاتها . أما في حصص الاصوات فقد كانت الزيادة بمقدار (45%) لصالح دول الاسواق الصاعدة والنامية على حساب الدول المتقدمة وللتغيرات الزمنية المذكورة ذاتها .
- 2- بالرغم من التحسن في حصص الأسواق الصاعدة والنامية في رأس مال الصندوق او في القدرة التصويتية ، الا ان هذه الدول تبقى غير قادرة على التأثير بشكل كبير في سياسات الصندوق وقراراته
- 3- لان قرارات الصندوق تتخذ باغلبية 85% من الاصوات ، ولذلك فإن القرارات التي لا تصب في مصلحة الدول المتقدمة وتمثل مصالح الدول النامية سيكون مصيرها الفشل . مما يجعل هذه المؤسسة منحازة بشكل واضح لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية في الوقت الذي يمثل عدد اعضاء الدول الاولى الاقلية في حين ان اعضاء الدول الثانية تمثل الأغلبية . وهذه واحدة من سخریات الديمقراطية التي تهل لها الدول المتقدمة بوجود مناسبة او عدمها .
- 4- ان هذه الإصلاحات أسهمت باحداث زيادة كبيرة في رأس مال الصندوق إذ ارتفع رأسماله من (2173) مليار وحدة حقوق سحب خاصة عام 2006 الى (4768) مليار وحدة حقوق سحب

خاصة عام 2010 * ، مما يمكن هذه المؤسسة من تقديم الدعم للدول الاعضاء لمواجهة تداعيات هذه الأزمة أو الأزمات المستقبلية ، ويعطيها اهمية اكبر في النظام الاقتصادي العالمي من حيث المحافظة على الاستقرار والنمو الاقتصادي العالميين .

5- تعادل الزيادة التي حققها الصندوق في رأس ماله خلال المدة (2006 – 2007) التي امدها خمس سنوات ، مقدار رأس مال الصندوق منذ تأسيسه لغاية عام 2006 اي حوالي (59) سنة . مما يظهر مدى الاهتمام الذي توليه الدول الأعضاء حالياً لتحسين اداء هذه المؤسسة وجعلها مصدراً للاستقرار الاقتصادي العالمي من جهة ، ومواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية من جهة أخرى .

(الجدول - 4 -)

أنصبة الحصص وأنصبة الاصوات للدول الاعضاء من عام (2009 – 2010)

(نسبة مئوية)

انصبة الاصوات				انصبة الحصص						انصبة الاصوات الدول
(10)	(9)	(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
بعد إصلاحات 2010	بعد إصلاحات 2008	كما في 3 مارس 2011	قبل اجتماعات سنغافورة	بعد إصلاحات 2010	بعد إصلاحات 2008 *	كما في 3 مارس 2011	قبل اجتماعات سنغافورة	الحصة القائمة على مزيج إجمالي الناتج المحلي	الحصة المحسوبة	
55.2	57.9	59.5	60.6	57.6	60.4	60.5	61.6	60.0	58.2	الاقتصادات المتقدمة
41.2	43.0	44.3	45.1	43.3	45.3	45.2	46.0	48.0	42.9	الاقتصادات المتقدمة الكبرى (مجموعة السبعة)
16.5	16.7	16.7	17.0	17.4	17.7	17.1	17.4	21.6	17.0	الولايات المتحدة
24.7	26.3	27.6	28.1	26.0	27.6	28.1	28.6	26.4	25.9	أخرى
14.0	14.9	15.2	15.4	14.3	15.1	15.3	15.6	11.9	15.3	اقتصادات متقدمة أخرى
44.8	42.1	40.5	39.4	42.4	39.6	39.5	38.4	40.0	41.8	الاسواق الصاعدة والبلدان النامية
37.1	34.5	32.9	31.7	35.1	32.4	32.1	30.9	33.2	34.1	الدول النامية
5.7	6.2	5.9	6.0	4.4	5.0	5.4	5.5	2.9	3.1	أفريقيا
16.1	12.8	11.6	10.4	16.0	12.6	11.5	10.3	17.3	17.7	آسيا
6.8	7.3	7.6	7.6	6.7	7.2	7.6	7.6	5.2	6.2	الشرق الاطلسي ومالطا وتركيا
8.4	8.2	7.8	7.7	7.9	7.7	7.6	7.5	8.0	7.0	نصف الكرة الغربي

77	76	76	77	72	71	74	76	68	77	دول المتحول الاقتصادي
100_0	100_0	100_0	100_0	100_0	100_0	100_0	100_0	100_0	100_0	المجموع

المصدر: (1) العمودان الأول والثاني من : صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 10/418 في 5 نوفمبر 2010 ، ص 5 .

(2) متوفرة على الانترنت على الرابط www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pdps/quota_tbl.pdf .
* دخلت هذه الاصلاحات حيز التنفيذ في 3/اذار 2011 ولذلك وضعت بعد الحصاص في 2/مارس/2011 .

ثالثاً : حقوق السحب الخاصة : (SDR) Special Drawing Rights

أ- انشاء حقوق السحب الخاصة :

أضاف صندوق النقد الدولي عام 1969 نوعاً جديداً من الاصول لمخزون الاحتياطات الدولية التي يوفرها لدولة الاعضاء يتمثل في حقوق السحب الخاصة التي أصبحت بموجبه أصلاً احتياطياً دولياً مكملاً للاصول الرسمية الخاصة بالدول الاعضاء ، وتهدف الاضافة في حينها الى دعم نظام برتن وودز لاسعار الصرف الثابتة ، ويعود السبب لانشاء هذا الاصل ظهور عدم كفاية المعروض من أهم الاحتياطات الدولية حينذاك المتمثلة بالذهب والدولار الأمريكي لدعم التوسع في التجارة العالمية والتطور المالي (52) . وبمعنى آخر وجود شكوك في إمكان نمو الاحتياطات الدولية بنفس سرعة نمو الطلب عليها . الا ان هذا الاحتياطي اصبح اقل اهمية بعد انهيار نظام برتن وودز وسهولة الاقتراض الميسر الذي تحصل عليه الدول بسبب التطور الحاصل في أسواق رأس المال الدولية ، واليوم يشهد هذا الاحتياطي اهتماماً أكثر إثر الازمات التي تعرض لها النظام الاقتصادي العالمي ومنها الازمة الحالية . وتستعمل حقوق السحب الخاصة كوحدة حساب في الصندوق وبعض المؤسسات الدولية الأخرى فضلاً عن كونها احتياطياً تكميلياً .

ب - آلية عمل حقوق السحب الخاصة :

تعطي حقوق السحب الخاصة الحق لحكومة ما في سحب عملة ما من البنك المركزي لدولة اخرى ، ويستطيع الأعضاء الحائزون حقوق السحب الخاصة الحصول على العملات للدول الاخرى باتباع إحدى الطريقتين (53) :

- 1- الاتفاق على اجراء مبادلات طوعية بين الدول الاعضاء .
- 2- تكليف الصندوق الدول الاعضاء ذوي المراكز الخارجية القوية بشراء حقوق السحب الخاصة من الدول ذات المراكز الضعيفة . ولذلك فإنّ حقوق السحب الخاصة لا تعد عملة ولا استحقاقاً على الصندوق ، بل هي استحقاق على العملات القابلة للتداول الحر الخاص بالدول الأعضاء .

ج - تحديد قيمة حقوق السحب الخاصة :

حددت قيمة حقوق السحب الخاصة عند إنشائها بما يعادل (0.888671) غرام من الذهب وما يعادل دولاراً أمريكياً واحداً . وقد أعيد احتساب قيمتها بعد انهيار نظام برتن وودز عام 1974 كمتوسط مرجح من قيمة 16 عملة من عملات النظام النقدي الدولي ومن الدول التي لا يقل نصيب صادراتها عن 1% من الصادرات العالمية ، وفي عام 1981 خفضت الى خمس عملات ، وفي 15 / تشرين الثاني / 2010 وافق المجلس التنفيذي ضمن المراجعة الاعتيادية التي يجريها كل خمس سنوات على سلة العملات التي تتألف منها قيمة حقوق السحب الخاصة بان تكون قيمتها قائمة على أساس متوسط مرجح لأربع عملات هي (54) : (الدولار الأمريكي 41.9%) ، (اليورو 37.4%) ، (الجنيه الاسترليني 11.3%) ، (الين الياباني 9.4%) . والمعيار المعتمد لاستعمال عملات الدول في تقييم حقوق السحب الخاصة يتمثل في أن تكون صادرات الدولة من السلع والخدمات هي الاكبر قيمة خلال مدة خمس السنوات المنتهية قبل تاريخ سريان المراجعة باثني عشر شهراً ، والتي يقرر الصندوق أنها عملات قابلة للتداول الحر طبقاً للفقرة (و) من المادة الثلاثين لاتفاقية تأسيسه .

تأتي عملية تخصيص وحدات حقوق سحب خاصة (SDR) جديدة بمقدار (250) مليار دولار بناءً على خطة قيمتها (1ر1) تريليون اتفقت عليها الدول في قمة العشرين المنعقدة في لندن خلال نيسان من

عام 2009 من أجل معالجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية عن طريق تدفق الائتمان والنمو وفرص العمل في الاقتصاد العالمي ويصبح هذا التخصيص سارياً في 28/أب/2009 بعد ان يحظى بموافقة مجلس المحافظين بأغلبية 85% من مجموع الاصوات . وقد اشار مدير عام الصندوق الى ذلك بالقول ((ان هذا التخصيص يقدم مثلاً واضحاً للتحرك التعاوني على مستوى السياسة النقدية اتجاه الازمة المالية))⁽⁵⁵⁾ .

وقد أيد المجلس التنفيذي للصندوق في 20/تموز/2009 تخصيص حقوق سحب خاصة بما يعادل (250) مليار دولار امريكي؛ لتوفير السيولة في النظام الاقتصادي العالمي وتعزيز احتياطات الدول الاعضاء من النقد الاجنبي ، وتحظى دول الأسواق الصاعدة والدول النامية بمبلغ (100) مليار دولار في حين تحصل الدول منخفضة الدخل على (18) مليار دولار . وقد حظي هذا التخصيص على موافقة مجلس المحافظين في 7/أب/2009 على أن يوزع بناءً على حصص الدول الاعضاء في رأس مال الصندوق⁽⁵⁶⁾ .

د - توزيع حقوق السحب الخاصة :

يحق للصندوق بموجب اتفاقية تأسيسه وعلى وفق المادة للمادة الخامسة عشرة والمادة الثامنة عشرة من القسم الاول أن يوزع حقوق السحب بما يتناسب مع حصصها في رأس مال الصندوق . وقد سبق للصندوق أن قام بتوزيعها مرتين الاولى للمدة (1979 - 1981) وبمبلغ (3ر9) مليار وحدة حقوق سحب خاصة ، والثانية للمدة (1979 - 1981) وبمبلغ (1ر12) مليارات وحدة حقوق سحب خاصة ليصبح المبلغ التراكمي لهذه التوزيعات 21ر4 مليار وحدة حقوق سحب خاصة ، واستمر هذا الرصيد لغاية موافقة مجلس المحافظين على التوزيع الجديد في 7/أب/2009 .

وجرى توزيع التخصيص الجديد على الدول الاعضاء وحسب نوع التوزيعات المعتمدة ، اذ يوجد هنالك نوعان من التوزيعات⁽⁵⁷⁾ :

1- التوزيعات العامة لحقوق السحب الخاصة : وتكون التوزيعات العامة مبنية على احتياج عالمي طويل الأجل لتكميل الأصول الاحتياطية المتوافرة ، وقد اشيرنا آنفاً الى التوزيعات العامة السابقة ، أما التوزيع الحالي الذي جاء للمساعدة لتخفيف آثار الازمة المالية فقد بلغ (2ر161) مليار وحدة حقوق سحب خاصة ، وقد اجري في 28/أب/2009 . وتختلف التوزيعات العامة عن التوزيعات الخاصة بان الاولى تشمل فقط الدول الاعضاء في الصندوق لغاية عام 1981 . اما الخاصة فانها تشمل جميع الاعضاء بضمنهم الاعضاء الذين انضموا إلى الصندوق بعد عام 1981 البالغ عددهم خمس اعضاء الصندوق وقت التوزيع .

2- التوزيعات الخاصة لحقوق السحب الخاصة :

جرى توزيع حقوق السحب الخاصة بعد دخول التعديل الرابع لاتفاقية الصندوق حيز التنفيذ في 10/أب/2009 الذي نص على اجراء توزيع خاص لحقوق السحب الخاصة يقتصر على مرة واحدة بقيمة 5ر21 مليار وحدة حقوق سحب خاصة وذلك لتمكين الاعضاء كافة من المشاركة في نظام حقوق السحب الخاصة بشكل عادل وواضح وتصحيح اوضاع الدول التي انتمت إلى الصندوق بعد عام 1981 . وبذلك اصبحت احتياطات الصندوق من حقوق السحب الخاصة (1ر204) * مليار وحدة حقوق سحب خاصة اي انها تضاعفت حوالي عشرة مرات عن قيمتها في عام 1981 .

وتقوم الدول الاعضاء إما بشراء حقوق السحب الخاصة لاستعمالها في التزاماتها اتجاه الصندوق او كوسيلة لإعادة توزيع احتياطياتها ، أو بيعها جزئياً او كلياً لاعضاء اخرين للحصول على عملات اجنبية لمواجهة مشكلات في موازين مدفوعاتها او حالات مشابهة .

وتصبح حقوق السحب الخاصة بعد هذه التوزيعات اصلاً احتياطياً مهماً يضاف الى السيولة الدولية وجزءاً من أصول الدول الاعضاء الاحتياطية وكذلك اداة بيد الصندوق لضمان التسهيلات للدول

الاعضاء ، وهذا يمكن الدول الاعضاء من مواجهة تداعيات الأزمة بقدرات أفضل من خلال زيادة قدرتها على الاقتراض من موارد الصندوق .

المبحث الثالث

تحديث السياسات الاقتراضية والاقتراضية للصندوق

تعددت جهود الصندوق في مواجهة الازمة المالية العالمية منذ نشوئها في عام 2007 ، وذلك من خلال الدعم الذي يقدمه للدول الأعضاء وقد حشد قدراته في أوجه متعددة تمثلت بزيادة طاقته الاقتراضية او توسيع نطاقها مستقيماً من خبراته في مجال السياسة الاقتصادية لإيجاد الحلول المناسبة ، وكذلك اجراء اصلاحات جعلته اكثر قدره على تلبية احتياجات الدول الاعضاء ، وقد اشرنا في المبحث السابق الى جانب من هذه الأوجه والإصلاحات .

ويتركز العمل في هذا المبحث على الموارد التكميلية التي يقوم الصندوق بتوفيرها الى أعضائه من خلال اتفاقات الاقتراض المتعددة الأطراف التي يبرمها مع الدول الأعضاء من جانب ، والاقتراض الذي يقدمه للدول الاعضاء التي واجهت ولا تزال مشكلات اقتصادية ومالية صعبة جراء الاثار الاقتصادية للازمة، ويمكن ان نتحدث عن ذلك في جانبين مهمين :

أولاً : تحديث سياسات الاقتراض :

تمثل حالات الاقتراض التي يلجأ اليها الصندوق مصدراً تمويلياً مؤقتاً لموارده المالية التي تعتمد بالدرجة الأساسية على حصص العضوية التي اشرنا اليها بالتفصيل آنفاً . ويؤكد المجلس التنفيذي انه بإمكان الصندوق استكمال موارده بصورة مؤقتة عن طريق الاقتراض اذا دعت الحاجة الى ذلك ، وبحق للصندوق بموجب اتفاقية تأسيسه (على وفق القسم الاول ، المادة السابعة) ان يقترض لاعادة تكوين حيازته من العملات في حساب الموارد العامة من اجل القيام بمعاملاته التمويلية⁽⁵⁸⁾ . ويمتلك الصندوق نوعين من اتفاقات الاقتراض على أساس دائم ومتعدد الاطراف وهما :

1- الاتفاقات العامة للاقتراض : (GAB) General Arrangement to Borrow

وقد أنشئت هذه الاتفاقات في عام 1992 التي يتعهد بموجبها عدد من الدول الاعضاء او مؤسساتها عن الاستعداد لإقراض اموال اضافية للصندوق وذلك عند تفعيل هذه الاتفاقات ، ونتيح هذه الاتفاقات للصندوق اقتراض مبالغ محددة من عملات (11) احد عشر اقترصاداً من الاقتصادات المتقدمة او بنوكها المركزية ، ولا يمكن للصندوق تقديم مقترح للحصول على الموارد بموجب هذه الاتفاقات إلا بعد عدم موافقة الاعضاء المشاركين في الاتفاقات الجديدة للاقتراض بتفعيل مقترح بعدم نفاذ تلك الاتفاقات . وفُعلت هذه الاتفاقات منذ انشائها ولغاية عام 1998 عشر مرات ويصل المبلغ المحتمل للائتمان بموجب الاتفاقات المذكورة إلى (17) مليار وحدة حقوق سحب خاصة مضافاً اليه مبلغ (5) مليار وحدة حقوق سحب خاصة بموجب الاتفاق المصاحب مع المملكة العربية السعودية ، وبذلك يصبح المبلغ الإجمالي المتاح (18) مليار وحدة حقوق سحب خاصة⁽⁵⁹⁾ .

2- الاتفاقات الجديدة للاقتراض : (NAB) New Arrangements to Borrow

تمثل هذه الاتفاقات واحدة من خطوط الائتمان التي لدى الصندوق ، يعرب من خلالها عدد من الدول الأعضاء عن استعدادهم لإقراض الصندوق اموالاً اضافية من خلال تفعيل هذه الاتفاقات التي جرى إنشاؤها عام 1998 . وقد أدت الضغوطات الحادة للطلب على التمويل المتاح من الصندوق المدفوعة بآثار الازمة المالية العالمية عام 2009 الى ان يدرك الصندوق وبشكل مبكر ضرورة زيادة موارده التمويلية لتلبية احتياجات الدول الاعضاء المحتملة واخذت هذه الضغوطات مساراً اوسع عندما اتفقت دول مجموعة العشرين في اجتماعها الذي عقد في لندن بنيسان عام 2009 على زيادة موارد الصندوق المتاحة للاقتراض الى (750) مليار دولار ، ووافقت اللجنة الدولية للشؤون المالية والنقدية على هذا الاتفاق لاحقاً .

وتأتي هذه الموارد الاضافية من تمويل عاجل من الدول الاعضاء بمبلغ (250) مليار دولار على ان يدخل لاحقاً في اطار الاتفاقات ،الجديدة للاقتراض (NAB) في صيغتها الموسعة بحيث تصل المبالغ الى

(500) مليار دولار من خلال الاتفاقات الثنائية وشراء السندات الجديدة مع مختلف الدول الاعضاء ، ووافق المجلس التنفيذي في نيسان 2010 على توسيع الاتفاقات الجديدة للاقتراض الى نحو (367ر5) مليار وحدة سحب خاصة ما يعادل (550) مليار دولار امريكي حسب سعر حقوق السحب الخاصة في نهاية نيسان 2010 وبذلك يكون هذا التوسع يفوق المبلغ المستهدف البالغ (500) مليار دولار وبفارق كبير (60).

وتوصل المشاركون في هذه الاتفاقات البالغ عددهم (39) دولة منهم (26) مشاركاً فعلياً و (13) مشاركاً محتملاً إلى توسيع هذه الاتفاقات واصبحت نافذة المفعول بعد دخولها حيز التنفيذ في آذار 2011 ، وجرى تفعيلها لأول مرة في نيسان 2011 بعد ان أعلن المجلس التنفيذي عن موافقة المشاركين أعلاه الذين يتمتعون باغلبية 85% من القدرة التصويتية للصندوق . ووصلت اتفاقات الائتمان ذات الصلة بالاتفاقات الجديدة للاقتراض (363ر2) مليار وحدة حقوق سحب خاصة في 30 نيسان 2011 ، وأصبح المبلغ الاجمالي (370) مليار وحدة حقوق سحب خاصة بعد انضمام البنك المركزي البولندي في تشرين الثاني 2011 . ويتجاوز التوسع الحاصل في هذه الاتفاقات عشرة اضعاف ما كانت عليه قبل حصول الموافقة على تفعيلها اذ كانت تمثل (34) مليار وحدة حقوق سحب خاصة (61) . وفعلت هذه الاتفاقات بعد ذلك مرتين للمدة من تشرين الاول 2012 لتغطي المدة القصوى البالغة ستة اشهر . ويمكن الإشارة الى ان التوسع في الاتفاقات الجديدة للاقتراض لا يعد بديلاً لزيادة حصص العضوية ولذلك فان الصندوق سيخفض مبلغ هذه الاتفاقات من (370) مليار وحدة حقوق سحب خاصة الى (182) مليار وحدة حقوق سحب خاصة عندما يصبح موضوع زيادة الحصص نافذاً ونفاذه يتمثل في تسديد الدول للزيادة التي حصلت في حصصها(62) . وتمثل هذه الاتفاقات الخط الثاني لدفعات الصندوق والأداة الاحتياطية الاخيرة للدعم المقدم من قبل الصندوق وعمد الصندوق قبل تفعيل الاتفاقات المذكورة الى الاتفاقات الثنائية التي تعد من الاتفاقات ذات الصلة كما أشرنا سابقاً لغرض تعزيز موارده .
- الاتفاقات الثنائية :

أشرنا آنفاً الى تزايد حجم الطلب على التمويل المقدم من الصندوق جراء الازمة المالية العالمية ولكون الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) لم تدخل حيز التنفيذ بعد فقد أجرى الصندوق مناقشات مع عدد من الاعضاء حول عقد اتفاقات الاقتراض الثنائية لتعزيز موارد الصندوق ، وناقش المجلس التنفيذي الاطار التشغيلي لاستعمال الصندوق للاموال المقترضة والموافقة عليها في حزيران عام 2009 وتمخضت المناقشة عن أربع سمات لهذا الإطار هي (63) :

- 1- أن يكون الحد الأقصى المبدئي للاقتراض (15) مليار وحدة حقوق سحب خاصة لكل اتفاقية اقتراض لإمكان تحصيل المطالبات بموجب اتفاقيات الاقتراض او شراء سندات الدين عند ظهور مشكلة في ميزان المدفوعات .
 - 2- رصيد احترازي بنسبة 20% من المبالغ المتاحة بموجب اتفاقات الإقراض .
 - 3- الصرف بالنسبة نفسها من الموارد المقترضة او الموارد المستمدة من الحصص .
 - 4- التكافؤ في اقسام الأعباء بين المقترضين .
- ولم يضع المجلس التنفيذي حدوداً للاقتراض مؤكداً أن مثل هذه الحدود يمكن أن توضع في اي وقت إذا تطلب الأمر ذلك .

(الجدول - 5 -)

اتفاقيات الاقتراض الثنائية وشراء السندات 30 أبريل 2010

(مليار دولار / نسبة مئوية)

الاتفاقيات	التاريخ الفعلي	المبلغ والعملة (مليار)	ما يعادله بالدولار الأمريكي	النسبة *
أولاً :				
الاتفاقيات الإقراض			200ر4	74ر1
اليابان	13 فبراير 2009	100 دولار امريكي	100	37

3٠٧	10	10 دولار امريكي	6 يوليو 2009	كندا
1٠٧	4٠٦	3 وحدة حقوق سحب خاصة	14 يوليو 2009	بنك النرويج المركزي
31٠٧	85٠٧			الاتحاد الاوربي ، منه
5٠٧	15٠5	9٠92 وحدة حقوق سحب خاصة	1 سبتمبر 2009	المملكة المتحدة
8٠٢	22٠٢	15 يورو	22 سبتمبر 2009	البنك المركزي الالمانى
2٠٩	7٠8	5٠31 يورو	5 اكتوبر 2009	البنك المركزي الهولندي
1٠1	2٠٩	1٠95 يورو	4 نوفمبر 2009	بنك الدنمارك المركزي
0٠٦	1٠٦	1٠06 يورو	30 تموز 2009	بنك البرتغال المركزي
6٠٢	16٠٧	11٠06 يورو	2 ديسمبر 2009	فرنسا
2٠4	6٠4	4٠74 يورو	12 فبراير 2010	البنك الوطني البلجيكي
0٠1	0٠2	0٠12 يورو	12 فبراير 2010	بنك مالطا المركزي
0٠2	0٠٦	0٠44 يورو	12 فبراير 2010	الجمهورية السلوفاكية
0٠5	1٠4	1٠03 يورو	31 مارس 2010	البنك المركزي التشيكي
1٠2	3٠3	3٠47 يورو	19 ابريل 2010	بنك السويد المركزي
0٠٦	1٠7	1٠30 يورو	26 ابريل 2010	بنك فنلندا المركزي
2	5٠5	4٠14 يورو	26 ابريل 2010	اسبانيا
				ثانياً
25٠9	69٠9			اتفاقيات شراء السندات
18٠5	49٠9	32 وحدة حقوق سحب خاصة	2 سبتمبر 2009	البنك المركزي الصيني
3٠٧	10	10 دولار امريكي	22 يناير 2010	البرازيل
3٠٧	10	10 دولار امريكي	8 مارس 2010	بنك الاحتياط الهندي
%100	270٠3	-	-	مجموع اتفاقيات الاقراض وشراء السندات

المصدر : صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2010 ، دعم التعافي العالمي المتوازن ، (واشنطن DC ، صندوق النقد الدولي ، 2010) ، ص 45 .

* احتسبت النسب من قبل الباحث .

ويبين (الجدول - 5 -) الدول التي أبرمت اتفاقات ثنائية مع الصندوق للمدة (2009 - 2010) ، وقد بلغت قيمة الاتفاقات الاجمالية (174) مليار وحدة حقوق سحب خاصة ما يعادل (270٠3) مليار دولار امريكي وذلك في نيسان 2010 ، وتمثل اليابان اولى الدول التي اقرضت الصندوق الصفقة الأكبر البالغة (100) مليار دولار امريكي تشكل 37% من اجمالي الاتفاقات المذكورة ، ودخلت الاتفاقية مع اليابان حيز التنفيذ عام 2009 ، وقد أسهمت دول الاتحاد الاوربي بمبلغ (85٠7) مليار دولار امريكي تشكل (31٠7%) من اجمالي الاتفاقات ، في حين وصلت قيمة شراء السندات (69٠9) مليار دولار امريكي وبنسبة مساهمة (25٠9%) من اجمالي اتفاقات الإقراض وشراء السندات، أما النسبة المتبقية البالغة (5٠4%) فتمثل الدول الاخرى عدا ما ذكر .

وعليه فقد تزايدت قدرة الصندوق الاقراضية في ظلّ هذه الاتفاقات مما أدى الى زيادة قدرة الصندوق على الالتزام الاجل* ، اذ بلغت مستو قياسي وصل الى (161٠9) مليار وحدة حقوق سحب

خاصة ما يعادل (239ر4) مليار دولار امريكي وبدأ الصندوق بالسحب من هذه الموارد في تموز 2009 لتمويل الالتزامات التي تعهد بها في ظل الاتفاقات التي يدعمها الصندوق ، وتمت الموافقة عليها قبل الصيغة الموسعة للاتفاقات الجديدة للاقتراض (64).

وقد وافق المجلس التنفيذي في تموز 2012 على اتفاقات ثنائية جديدة للاقتراض لغرض تعزيز موارده على أن تطبق عليها الطرائق ذاتها التي اعتمدت في اتفاقات (2009 - 2010) وفي الصيغة الموسعة من الاتفاقات الجديدة للاقتراض وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في منطقة اليورو ولغرض تقادي وقوع ازمات جديدة في تلك الدول (65). وأشارت مديرة صندوق النقد الدولي "كريستين لاغارد" في مؤتمر قمة العشرين الذي عُقد في تموز 2010 بمدينة لوس كابوس المكسيكية إلى ان هناك دولا كبيرا وصغيرة تعهدت بزيادة موارد الصندوق استكمالاً للجهود التي بدأتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ومجموعة العشرين في نيسان 2012 مما يزيد الموارد المخصصة الى الاقتراض الى الضعف (66). وقد انضم الى هذا الجهد (12) دولة إضافية ليصبح العدد الكلي (37) دولة تعهدت بتوفير مبلغ اجمالي مقداره (455ر6) مليار دولار أمريكي كما يظهره (الجدول - 6 -) اذ اسهمت منطقة اليورو بمبلغ (150) مليار يورو ما يعادل (197ر9) مليار دولار أمريكي ويشكل (43ر4%) من اجمالي المبلغ في حين شاركت دول الاتحاد الاوربي عدا منطقة اليورو بمبلغ (42ر2) مليار دولار امريكي ونسبة مساهمة بلغت (9ر4%) من اجمالي المبلغ وبلغت قيمة مساهمة الدول الأخرى المشاركة من خارج الاتحاد الاوربي (215) مليار دولار امريكي وتشكل (47ر2%) من اجمالي المبلغ . وبناءً على ما تم التّعهد به فقد اعتمد المجلس التنفيذي عدد من الاتفاقات في تشرين الأول 2012، وكانون الثاني، وشباط ونيسان من عام 2013 وصل عددها (21) اتفاقية منها (18) اتفاقية وضعت في صيغتها النهائية ودخلت حيز التنفيذ بمبلغ اجمالي قدره (350) مليار دولار (67).

وعليه استطاع الصندوق من تعزيز موارده المخصصة للاقتراض من خلال الاتفاقات العامة والجديدة للاقتراض (بضمنها الاتفاقات الثنائية) لتصبح هذه الموارد اداة فعالة لدى الصندوق لمواجهة الآثار المترتبة على الازمة المالية العالمية ومنع وقوع الازمات الجديدة ، ولكن تبقى فاعلية هذه الموارد ومدى استعمالها بصورة عادلة من قبل الصندوق في تمويل احتياجات الدول الاعضاء التي تواجه مشكلات اقتصادية او ازمات مالية مثار تساؤل، إذ ان التاريخ الاقتصادي لهذه المؤسسة يشير إلى أنها لم تكن منصفة في التزامها لدول تعرضت الى ازمات سابقة ، اذ كان دور الصندوق مختلفاً في معالجته للازمة المكسيكية وازمة جنوب شرق اسيا . من حيث الأموال التي جرى توفيرها للدول المتأثرة بهاتين الأزميتين .

(الجدول - 6 -)

تعهدات الدول الأعضاء لزيادة موارد الصندوق (مليار دولار امريكي)

ت	الدولة العضو	التعهد / العملة بالمليارات	التعهدات *الدولارات الامريكية	النسبة %	ت	النسبة %	التعهد / العملة بالمليارات وحسب العملة	الدولة العضو	ت	النسبة %	التعهدات *الدولارات الامريكية	التعهد / العملة بالمليارات	النسبة %
1	استراليا	7ر0 دولار امريكي	7ر0	1ر5	14	6ر8	23ر48 يورو	ايطاليا	27	31ر0	15ر0	15ر0 دولار امريكي	3ر3
2	النمسا	6ر13 يورو	6ر13	1ر8	15	13ر2	60ر0 دولار امريكي	اليابان	28	60ر0	4ر0	4ر0 دولار امريكي	0ر9

3	البحرين	999	13ر2	2ر9	16	15ر0	15ر0 دولار امريكي	كوريا الجنوبية	29	3ر3	15ر0	156	2ر1	0ر5
4	* البرازيل	10ر0	10ر0	2ر2	17	2ر7	2ر06 يورو	كسمبرغ	30	0ر6	2ر7	0ر1	1ر2	0ر3
5	الصين *	43ر0	43ر0	9ر4	18	1ر0	1ر0 دولار امريكي	ماليزيا *	31	0ر2	1ر0	2ر0	2ر0	0ر4
6	* كولومبيا	1ر5	1ر5	0ر3	19	0ر3	0ر26 يورو	ماتيا	32	0ر1	0ر3	14ر86	19ر6	4ر3
7	قبرص	0ر48	0ر6	0ر1	20	10ر0	10ر0 دولار امريكي	المكسيك *	33	2ر2	10ر0	10ر0	10ر0	2ر2
8	الجمهورية التشيكية	1ر5	2ر0	0ر4	21	13ر61	13ر61 يورو	هولندا	34	3ر9	18ر0	10ر0	10ر0	2ر2
9	النمرك	5ر3	7ر0	1ر5	22	1ر0	1ر0 دولار امريكي	نيوزلندا *	35	0ر3	1ر0	1ر0	1ر0	0ر2
10	فنلندا	3ر76	5ر0	1ر1	23	6ر0	6ر0 حقوق سحب خاصة	النرويج	76	2ر0	9ر3	4ر9	4ر9	1ر1
11	فرنسا	31ر4	41ر4	9ر1	24	1ر0	1ر0 دولار امريكي	الفلين *	37	0ر2	1ر0	15ر0	15ر0	3ر3
12	المانيا	41ر5	54ر7	12ر0	25	6ر27	6ر27 يورو	بولندا		1ر8	8ر3	-	455ر9	0ر100
13	الهند *	10ر0	10ر0	2ر2	26	10ر0	10ر0 دولار امريكي	روسيا *		2ر2	10ر0			

المصدر : (1) صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 12/231 في 19/يونيو/2012 .

(2) النسب احتسبت من قبل الباحث .

* الدول التي تعهدت اثناء مؤتمر قمة مجموعة العشرين في مدينة لوس كابوس المكسيكية في نيسان 2012 .

** بناءً على بيان وزراء مالية الاتحاد الاوربي الصادر في 19 ديسمبر 2011 حول موارد الصندوق ، والبيان الصحفي رقم

12/147 الصادر عن الصندوق وباستخدام اسعار الصرف السارية في 20 ابريل 2012

ثانياً : السياسة الاقراضية للصندوق :

استطاع الصندوق منذ نشوء الأزمة أن يحشد قدرات مالية كبيرة مقارنة بوضعه السابق من خلال سياساته الاصلاحية التي أشرنا اليها سابقاً المتمثلة ببيع ذهب الصندوق وزيادة حصص الدول الأعضاء وزيادة حقوق السحب الخاصة والاستفادة من اتفاقات الاقراض العامة والجديدة والثنائية . وفي مجال السياسة الإقراضية بعد الازمة فقد وضع الصندوق اصلاحاً شاملاً في إطار الاقراض العام بما يتلاءم مع

احتياجات الدول الاعضاء وان يكون هذا الاطار اكثر تركيزاً في الوقاية من الازمات وقام بتعديل جانب الشرطية المصاحب لقروضه . وبدأت اسهاماته في هذا الجانب بتقديمه تعهداً بتوفير قروض للدول الاعضاء بقيمة تزيد على (300) مليار دولار ، واجرى اصلاحات جديدة في مجال اقتراض الدول منخفضة الدخل ولاسيما في مجال الاقتراض الميسر بحيث يصل الى أربعة اضعاف ما كان عليه سابقاً (68)

وقد تذبذب الطلب على قروض الصندوق من الناحية التاريخية حسب الازمات والمشكلات الاقتصادية التي تعرضت لها الدول الأعضاء ، اذ ازدادت قروض الصندوق أبان الفورة النفطية في السبعينات التي ادت الى ازمة المديونية في الثمانينات من القرن المنصرم وتلاها تزايد في الطلب في التسعينات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية وظهور ما سمي بالاقتصادات المتحولة وكذلك الازمات المالية في المكسيك عام 1994 وجنوب شرق اسيا عام 1997 والروسية 1998 والبرازيلية عام 1999 وأخيراً الأزمة الأرجنتينية عام 2001 في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين .

وتواجه الدول الصاعدة منخفضة الدخل انتقالاتاً لتداعيات الازمة المالية العالمية التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية إذ إن الموجة الاولى عصفت بالاقتصادات المتقدمة ، اما الموجة الثانية فضربت الاقتصادات الصاعدة ، وتلتها الموجة الثالثة التي ضربت الاقتصادات منخفضة الدخل ، وواجهت الدول المتقدمة تداعيات الأزمة من خلال الدفعات التنشيطية بما تملكه من موارد مالية ، اذ اتفقت دول مجموعة العشرين على ان يكون حجم هذه الدفعات بمقدار 16% من الناتج العالمي، وبالتأكيد فان هذه النسبة تشكل مبالغ كبيرة ، ولذلك فإن الصندوق غير قادر على دعم هذه الاقتصادات لضخامة الاموال المطلوبة واقتصر الدعم في توجيه السياسات المالية والنقدية والدعم الرقابي المتمثل بتنفيذ عملية الانذار المبكر (Exercise Early Warning) بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي ، وتقديم التحليلات والمشورة المتعمقة على مستوى السياسات في القضايا التخصيصية وأعمال التنبؤ وقد استفادت مجموعة دول العشرين بشكل كبير من هذه

الخدمات . أما الاقتصادات الصاعدة فواجهت تداعيات الازمة من خلال سياساتها المالية والاعتماد على موارد الصندوق ولاسيما في مجال الاقتراض غير الميسر ، واعتمدت الدول منخفضة الدخل بشكل كبير على دعم الصندوق لمواجهة الاختلالات في موازين مدفوعاتها ومواجهة الطلب المتزايد بسبب الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والاساسية والانخفاض في تحويلات المغتربين والانخفاض في الاستثمارات الاجنبية الداخلة لهذه الدول (69) .

ويستخدم الصندوق تسهيلات وأدوات متنوعة للاقراض منذ نشوئه وخلال الازمة وما بعدها تتلاءم مع احتياجات الدول الاعضاء ، اذ يقدم الإقراض الميسر للدول منخفضة الدخل في حين يقدم التسهيل غير الميسر إلى بعض الدول المحسوبة ضمن الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية الصاعدة . ويمكن دراسة السياسة الإقراضية للصندوق خلال الأزمة بالتركيز على سياستي الاقتراض غير الميسر والاقتراض الميسر .

1- سياسة الاقتراض غير الميسر :

يقدم الصندوق قروضه غير الميسرة للدول الاعضاء تلبية لاحتياجات تلك الدول ، وتخضع القروض غير الميسرة الى الاقتراض بشروط تجارية ، وفي ظل الأزمة العالمية الراهنة فقد وافق المجلس التنفيذي للصندوق في 24/ اذار/ 2009 على اطار اصلاح شامل للاقراض من موارد الصندوق وتضمنت التغييرات المقرر إدخالها في إطار الإقراض الاتي (70) :-
أ- تحديث شرطية الصندوق بالنسبة لجميع الدول المقترضة .

ب- إنشاء خط ائتمان مرن . ج - تعزيز مرونة اتفاق الاستعداد الائتماني لدى الصندوق . د - مضاعفة الحدود القصوى الاعتيادية للاستفادة من موارد الصندوق التي تقدم بشروط غير ميسرة . هـ - تبسيط هياكل التكلفة والاستحقاق و - الغاء بعض التسهيلات التي يندر استعمالها .
ويستخدم الصندوق مجموعة من الأدوات الأساسية في تقديم قروضه بشروط غير ميسرة وهي (71) :

أ- **اتفاقات الاستعداد الائتماني (1952)* : Stand – By Arrangements (SBA)** .
تمثل هذه الاتفاقات اداة الاقراض المهمة التي يستعملها الصندوق في مواجهة الأزمات وهي مصممة لمعالجة مشكلات التمويل لدى الدول الاعضاء التي تواجه عجزاً في موازين مدفوعاتها في الاجل القصير ، وهي تخضع للشرطية ، وتتراوح مدة هذه الاتفاقات بين (12 - 24) شهراً على أن تسدد في مدة تتراوح بين (3- 5) سنوات بعد الحصول على القرض ، ولذلك فهي تعد مساعدة متوسطة الأجل لحل المشكلات المالية .

وتشير بيانات (الجدول - 7 -) الى الاتفاقات التي ابرمها الصندوق مع الدول الاعضاء للمدة (2008 - 2012) التي بلغت في مجملها (6ر10092) مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، وحظيت اليونان بأعلى اتفاق في هذا المجال بلغ (4ر26) مليار وحدة حقوق سحب خاصة عام 2011 دعماً لبرنامجها الذي يمتد لعدة سنوات الذي يهدف إلى إجراء التصحيح والتحول الاقتصادي من خلال دعم القدرة التنافسية وتعزيز استقرار القطاع المالي، وضمان توافر موارد عامة قابلة للاستمرار حتى يتسنى استعادة النمو وتوفير فرص العمل . ويأتي هذا الدعم ضمن برنامج تمويلي تعاوني مع الدول الاعضاء تصل قيمته الى (110) مليار يورو (72) . وقد تعرضت اليونان الى ازمة اقتصادية خانقة ادت الى أحداث تغييرات سياسية ووصل الاقتصاد اليوناني الى حافة الهاوية متأثراً بالأوضاع الاقتصادية التي افرزتها الازمة المالية العالمية ولذلك نرى الصندوق يسارع الى تقديم الدعم الى هذه الدول ؛لأنها تمثل مواقع حساسة داخل الكيان الاقتصادي الرأسمالي المتقدم* ويمثل انهيار اقتصادها عبئاً كبيراً على دول الاتحاد الاوربي من جهة ، ولأن هذه الدولة تتحمل نتائج ازمة مالية لم تكن طرفاً فيها بل انتقلت اليها العدوى من دول اخرى وخصوصاً الدولة التي تقود النظام الرأسمالي الا وهي الولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى ، وتأتي دول اخرى في المراتب التالية وبسنوات مختلفة وهي رومانيا واوكرانيا وهنغاريا فضلاً عن الدول الاخرى .

وعليه يمكن القول إن الصندوق استطاع ان يقدم من خلال هذه الأداة الدعم والمساعدة الى عدد غير قليل من الدول لمواجهة المشكلات التي سببتها الأزمة المالية العالمية بالرغم من ان هذا الدعم غير كاف لمعالجة تلك المشكلات .

(الجدول - 7 -)

اتفاقات الاستعداد الائتماني وخط الائتمان الوقائي للمدة 2008 - 2012
مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

2012		2011		2010		2009		2008	
المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة
52ر5	سانت كيتس ونيفس	81ر0	انتيغوا و باربودا	858ر9	انغولا	368ر0	ارمينا	77ر3	الغابون
935ر4	صربيا	26432ر9	اليونان	1ر014ر6	البوسنة	1618ر1	بيلاروس	38ر9	الهندوراس
125ر0	جورجيا	64ر8	هندوراس	1ر094ر5	الجمهورية الدومينيكية	492ر3	كوستاريكا	475ر4	العراق
91ر0	كوسوفو	92ر7	كوسوفو	513ر9	السلفادور	513ر9	السلفادور	(35ر0)	باراغواي
1ر112ر9	المجموع	3ر090ر6	رومانيا	2ر376ر8	العراق	477ر1	جورجيا	556ر6	المجموع
		10ر000ر0	اوكرانيا	820ر5	جامايكا	630ر6	غواتيمالا		
		39762ر0	المجموع	49ر2	المالديف	10ر537ر5	هنغاريا		
				11ر443ر0	رومانيا	1ر400ر0	ايسلندا		
				1ر653ر6	سريلانكا	1ر521ر6	لاتفيا		
				165ر6	ارمينيا**	153ر3	منغوليا		
				651ر4	بيلاروس	5ر168ر5	باكستان		
				270ر5	جورجيا	350ر8	صربيا		
				2ر067ر0	باكستان	17ر6	سيشل		
				2ر268ر3	صربيا	11ر000ر0	اوكرانيا		
				25ر247ر8	المجموع	34ر249ر33	المجموع		
اجمالي السنوات 2008 - 2012 : 100928ر6									

المصادر :

- (1) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2008 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2008) ، ص 43 .
- (2) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2009 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2009) ، ص 32 .
- (3) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2010 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2010) ، ص 25 .
- (4) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2011 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2011) ، ص 23 .
- (5) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2012 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2012) ، ص 24 .

ب - خط الائتمان المرن (2009) : (FCL) Flexible credit line

يستخدم الصندوق هذه الأداة لتوجيه الدعم للدول التي تتمتع بأطر قوية لسياستها الاقتصادية وسجل ايجابي "لادائها الاقتصادي ، وتعد هذه الأداة مفيدة لمنع الازمات بالرغم من إمكان استخدامها في مواجهة الازمات . ويختلف هذا التسهيل عن "التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الاجل" الذي جرى الغاؤه بعدم وجود حد اقصى صارم للاستفادة من موارد الصندوق ، وفترة سداد أطول تمتد من (25ر3 - 5) سنوات مقارنة مع تسعة اشهر للتسهيل الملغي ، ويمكن استخدامه كأداة وقائية .

ويطبق على الدول الاعضاء على وفق هذا التسهيل الشرطية التي جرى تحديثها اذ يعتمد الصندوق على معايير الأهلية التي تحدد سلفاً (الشرطية المسبقة) بدلاً من الاعتماد على الشرطية التقليدية (اللاحقة) ، وإن أهم الخطوات المتبعة في تحديد الأهلية هي (73) :

- 1- إن الدولة العضو تتمتع بسياسات اقتصادية وأطر مؤسسية بالغة القوة على مستوى السياسات .
- 2- إن تنفيذ سياسات على درجة كبيرة من القوة ولديها سجل ايجابي سابقاً في تنفيذ تلك السياسات .
- 3- لاتزال الدولة ملتزمة بالحفاظ على هذه السياسات في المستقبل .

وتشمل المعايير المعتمدة لمنح الاهلية للدولة العضو ما يأتي :

- 1- مركز خارجي قابل للاستمرار .
- 2- حساب رأسمالي تغلب عليه التدفقات الخاصة .
- 3- سجل سابق يؤكد النفاذ الى أسواق رأس المال الدولية .
- 4- أن يكون وضع احتياطياته مريحاً وقت طلب التسهيل .
- 5- مالية عامة سليمة بما فيها مستوى الدين العام وتحمل اعبائه .
- 6- تضخم منخفض مستقر يركز على سياسة سليمة للنقد والصرف .
- 7- عدم وجود مشكلات في الملاءة المصرفية تشكل تهديداً انياً بوقوع ازمة في النظام المصرفي.
- 8- رقابة فعالة على القطاع المالي .
- 9- شفافية البيانات .

وحصل عدد من الدول التي تتمتع اقتصاداتها بالمعايير المطلوبة على هذا التسهيل خلال مدة الأزمة، ولعل أهم الدول في هذا المجال المكسيك التي حصلت على مبلغ (47ر5) مليار وحدة حقوق سحب خاصة تلتها بولندا وكولومبيا ، وبلغ إجمالي المبالغ المتاحة للمدة (2010 – 2012) ما مقداره (121ر35) مليون وحدة حقوق سحب خاصة (انظر الجدول – 8 -) ، ويؤدي هذا التسهيل إلى تخفيض تكاليف الاقتراض وتوسيع مساحة التصرف أمام السياسات الاقتصادية ، وتدفع الموارد لهذا التسهيل دفعة واحدة وليس على مراحل كما في عدد من التسهيلات الأخرى .

ج - تسهيل الصندوق الممدد (EFF) Extended Fund Facility : (1974)

يقدم هذا التسهيل المساعدة للدول الأعضاء التي تواجه مشكلات طويلة الأجل في موازين مدفوعاتها (عجز مستمر في ميزان الدفعات لسنوات طويلة) ، التي يترتب عليها تشوهات هيكلية تتطلب اجراء اصلاحات اقتصادية لمعالجتها ، وتصل المدة التي يمنحها هذا التسهيل الى ثلاث سنوات تستحق السداد في مدة تتراوح من (4ر5 – 10) سنوات من تاريخ الصرف ، ويُعدّ على هذا الأساس أفضل تسهيلاً من اتفاقات الاستعداد الائتماني التي تمنح مدة اقصر . ومُنحت التسهيلات بموجبه الى دولٍ ازداد الطين فيها بلة جراء الآثار التي خلفتها الازمة المالية العالمية ، وتشير بيانات (الجدول – 8 -) الى الدول التي حصلت على تسهيلات على وفق هذه الاداة واهمها الاتفاق الذي عقده اليونان لمدة أربع سنوات بمبلغ (23ر7) مليار وحدة حقوق سحب خاصة الذي يتيح مستوى استثنائياً من موارد الصندوق يصل الى (8ر215%) من حصة هذه الدولة ، ويهدف التمويل إلى استعادة القدرة التنافسية والنمو وضبط استراتيجية برنامجها الاقتصادي الذي وضعته جراء الازمة وتنفيذ الاصلاحات الهيكلية . وحصلت البرتغال على مبلغ مماثل (23ر7) مليار وحدة حقوق سحب خاصة لدعم البرنامج الذي وضعته السلطات للتصحيح الاقتصادي والنمو ، ويشكل هذا الاتفاق جزءاً من برنامج تمويلي تعاوني مع الاتحاد الاوربي بقيمة 78 مليار يورو لمدة ثلاث سنوات مما يتيح لها الحصول على مستوى استثنائي يصل الى (6ر23%) من حصة العضوية (74) .

(الجدول - 8 -)

خط الائتمان المرن وتسهيل الصندوق الممدد 2008 - 2012
(مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

اولا / خط الائتمان المرن

2012		2011		2010	
المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة
387ر0	كولومبيا	2ر322	كولومبيا	6ر996	كولومبيا
		47ر292	المكسيك	31ر528	المكسيك
		19ر166	بولندا	13ر690	بولندا
387ر0	المجموع	68ر790	المجموع	52ر214	المجموع
اجمالي المدة 2010 - 2012 : 121ر387					

ثانيا / تسهيل الصندوق الممدد

2012		2011		2010		2008	
المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة
23ر742	البرتغال	133ر4	ارمينيا	184ر8	مولدوفا	934ر2	ليبيريا
23ر785	اليونان	19465ر8	ايرلندا	19ر8	سيشل		
47ر527	المجموع	19599ر2	المجموع	204ر6	المجموع	934ر2	المجموع
اجمالي المدة 2008 - 2012 : 68265ر3							

المصادر :

- (1) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2009 ، واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، (2009) ، ص 32 .
- (2) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2010 ، واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، (2010) ، ص 25 .
- (3) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2011 ، واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، (2011) ، ص 23 .
- (4) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2012 ، واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، (2012) ، ص 24 .

د - خط الوقاية والسيولة (2011) : (PLL) Precautionary and Liquidity line

يهدف هذا التسهيل الذي حل محل خط الائتمان الوقائي (PLL) Precautionary credit Line الى إعطاء المرونة في تلبية احتياجات الدول الأعضاء ذات الأساسيات الاقتصادية القوية ، ولكن تشوبها مواطن ضعف تحول دون حصولها على خط الائتمان المرن ، ويأتي إنشاؤه لغرض توفير التأمين اللازم ضد الازمات او المساعدة في حلها، ويخضع في مجال الشرطية الى التأهل المسبق او الشرطية اللاحقة ، واذ حظيت الدولة بهذا التأهل فإنها ستحصل على السيولة في مجموعة من الظروف المختلفة ولاسيما على المستوى الاقليمي او العالمي ، وتعطي مدة الاتفاق اما "سنة اشهر" أو مايتراوح بين عام إلى عامين وتكون الاستفادة (25%) من حصة العضو في الظروف الاعتيادية و (500%) من حصته في الاحوال الاستثنائية في الحالة الاولى . أما الحالة الثانية فتكون (50%) من حصته في السنة الأولى ، (100%) من حصته في السنة الثانية . وتكاد تقترب كثيراً المعايير اللازمة لمنح هذا التسهيل مع معايير الائتمان المرن التي اشترنا اليها ، تضاف إلى ذلك ضوابط بخصوص عدم إمكان استخدامه تتمثل في :

- 1- عجز مستمر عن النفاذ الى أسواق رأس المال .
- 2- وجود حاجة لتصحيح كبير في السياسة الاقتصادية الكلية او الهيكلية .
- 3- احتمالية عالية أن يكون الدين العام في مستوى يتعذر تحمله على المدى المتوسط .
- 4- انتشار حالات الإعسار بين البنوك .

وقد حصلت جمهورية مقدونيا على اتفاق في عام 2011 بمبلغ (413ر4) مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، ويُعد هذا الاتفاق الأول منذ اقرار هذا التسهيل في عام 2011⁽⁷⁵⁾ .

2- الإقراض الميسر :

يوجه الصندوق دعمه من خلال الإقراض الميسر للدول منخفضة الدخل تجاوباً مع التأثيرات التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية التي أدت الى فقدان تلك الدول أغلب جهودها في مجال التنمية الاقتصادية واستقرار اقتصادها الكلي ، إذ كانت تعاني مشكلات متعددة في التسعينات من القرن الماضي تطلبت تغييرات جذرية طويلة الأجل في سياساتها الاقتصادية جعلتها أكثر اندماجاً وانفتاحاً في الاقتصاد العالمي مما جعلها عرضة للالتزامات التي تصيب هذا الاقتصاد . وجاءت مجموعة شاملة من الإصلاحات الشاملة لادوات الإقراض التي تعزز قدرة الصندوق على الاستجابة المباشرة لاحتياجات الدول الاعضاء ولاسيما عن الدعم الطارئ القصير الأجل . وقد أكد الصندوق في أكثر من مناسبة أنه سيوجه دعماً يصل إلى (17) مليار دولار إلى الدول منخفضة الدخل منذ بدء الأزمة حتى عام 2014 .

ويقدم الصندوق قروضه إلى تلك الدول من خلال الصندوق الاستئماني للنمو (PRGT) والحد من الفقر (PRGT) الذي أشرنا اليه سابقاً ، كذلك انشاء الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث Post – Catastrophe Depet Relief (PCDR) في تموز 2010 وبلغ تمويله (280) مليون وحدة حقوق سحب خاصة من موارد الصندوق الذاتية ، وقد يمول من مانحين آخرين إذا تطلب الحال ذلك . ويتيح هذا الصندوق إمكان انضمام صندوق النقد الدولي إلى الجهود التي تهدف الى تخفيف أعباء

الديون التي تتحملها الدول الفقيرة عندما تنزل بها الكوارث الطبيعية وذلك بالتعاون مع البنك الدولي للانشاء والتعمير ، فضلاً عن ذلك مساعدات تخفيف اعباء الديون عن الدول المؤهلة للاستفادة بموجب المبادرة المعنية بالدول الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك) (Heavily Indebted Poor) (HIPC) (MDRI) (Multilareal Dept Countries) والمبادرة متعددة الاطراف لتخفيف اعباء الديون (Relief Intiative) .

ويمكن دراسة هذه التسهيلات التي يقدمها الصندوق من خلال النوافذ الثلاث التي يقدمها الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التي تقدم بشروط عالية التسديد وهي⁽⁷⁶⁾ :-

أ- التسهيل الائتماني الممدد (2010) : (ECF) Extended Credit Facility

يأتي هذا التسهيل خلفاً لتسهيل النمو والحد من الفقر الذي ظلّ نافذاً لغاية عام 2009 ، ويُعد الأداة الأساسية لتوفير الدعم متوسط الأجل للدول منخفضة الدخل التي تواجه مشكلات مزمنة في موازين مدفوعاتها ذات طابع هيكلية وتهدف عملية الدعم إلى تحقيق نمو مستمر يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر ، وبذلك فهو مصمم ليتيح استمرار الدعم على المدى المتوسط والطويل للدول التي تعاني من مشكلات مستمرة في موازين مدفوعاتها ، ويتميز بأنه يوفر مرونة أكبر من حيث شروط تمديد البرامج واختيار توقيتات الإصلاحات الهيكلية وإصدار وثيقة رسمية عن استراتيجية الفقر ، وتمتد اتفاقاته لمدة ثلاث سنوات .

وتشير بيانات (الجدول - 9 -) إلى ان عدداً كبيراً من الدول حصلت على تسهيلات بموجب هذه الأداة بلغت للمدة (2007 - 2012) حوالي (5ر6) مليار وحدة حقوق سحب خاصة ، وكانت السنتان 2009 و 2010 اكثر السنوات منحاً لهذه التسهيلات من حيث عدد الدول مما يدل على أن هناك جهوداً واضحة من قبل الصندوق لدعم الدول التي تضررت جراء الأزمة ولاسيما بسبب ارتفاع اسعار الغذاء والوقود ، إذ توقع الصندوق أن تكون الدول ذات الدخل المنخفض المستوردة الصافية للوقود معرضة لارتفاع فاتورتها منه بما يعادل (2ر3%) من اجمالي ناتجها المحلي أو حوالي 60 مليار دولار ، أما بالنسبة للغذاء فإن الارتفاع يصل إلى (8%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي أو ما يعادل (2ر1) مليار دولار ، وقد يصل التضخم في هذه الدول الى حوالي (13%) في نهاية عام 2008⁽⁷⁷⁾ .

ب - تسهيل الاستعداد الائتماني (2010) Standby credit Facility (SCF)

يهدف هذا التسهيل الى مساعدة الدول التي تحتاج موازين مدفوعاتها الى تمويل قصير الاجل وتلبية الاحتياجات الوقائية بصورة مشابهة لاتفاق الاستعداد الائتماني (غير الميسر) للدول متوسطة الدخل . ويتميز بأنه يقدم دعماً مرناً للدول منخفضة الدخل التي تواجه احتياجات تمويلية وتصحيحية قصيرة الاجل تحصل جراء صدمات محلية او خارجية ، وهو بذلك يختص بالدول التي لا تواجه مشكلات طويلة الامد في موازين مدفوعاتها ويستخدم ايضاً على اساس وقائي من منطلق الوقاية التأمينية .

وتوضح بيانات (الجدول - 10 -) ان ثلاث دول حصلت على تسهيلات بموجبه خلال مدة الازمة بلغت في مجملها (207ر5) مليون وحدة حقوق سحب خاصة في عامي 2011 ، 2012 .

ج - تسهيل الائتمان السريع (2010) Rapid credit Facility (RCF)

يتيح هذا التسهيل تقديم مساعدات سريعة لاحتياجات عاجلة في ميزان المدفوعات مصدرها الأساسي صدمة خارجية أو كارثة طبيعية ، ويسمح بسحب مدفوعات متعاقبة للدول الخارجة من دائرة الصراع أو التي تشهد ظروفاً حرجية . وتصرف بموجبه موارد فورية للدول الأعضاء المؤهلة للاستفادة من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر ، وتقدم هذه الموارد دون شروط محددة أو مراجعات ترتبط ببرامج مع الصندوق وتهدف السياسات الاقتصادية التي تدعمها موارد هذا التسهيل إلى معالجة المشكلات الأساسية في ميزان المدفوعات بما يدعم أهداف النمو والحد من الفقر ، وتبلغ الموارد التي يتيحها التسهيل (25%) من حصة العضوية سنوياً و (75%) على اساس تراكمي أما في حالة نافذة مواجهة الصدمات فيسمح بحد أعلى في إتاحة الموارد يبلغ (50%) من حصة العضوية و (100%) على أساس تراكمي . ويمنح هذا التسهيل بمدة سماح مدتها (5ر5) سنوات وأجل استحقاق نهائي مدته (10) سنوات . وان انشاءه يوفر تبسيط للمساعدات العاجلة التي يقدمها الصندوق ويستعمل بمرونة كبيرة في مجموعة من الظروف المختلفة .

ويقدم هذا التسهيل بسعر فائدة صفري ، ويأتي انشاؤه ليحل محل تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية "عنصر الموارد المرتفعة" الذي كان يمنح تسهيلات ولكن بمرونة أقل في مجال مدة الإقراض أو مدة التسديد أو حجمه من حصة العضوية ، وكذلك يحل محل العناصر المدعمة ضمن المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية والمساعدة الطارئة للبلدان الخارجة من صراعات .

(الجدول - 9 -)

الاتفاقات الجديدة في إطار التسهيل الائتماني الممدد* للسنوات 2007 – 2012

(مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

2012		2011		2010		2009		2008		2007	
المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة
	الاتفاقات الجديدة لمدة 3 سنوات	48ر2	غينيا	81ر1	افغانستان						
85ر0	افغانستان	4ر133	ارمينيا	13ر6	جزر القمر	9ر2	ارمينيا	0ر239	ليبيريا	6ر0	بوركينافاسو
640ر0	بنغلادش	74ر3	بنن	346ر5	جمهورية الكونغو	46ر2	بوروندي	71ر5	نيكارغوا	36ر2	جمهورية افريقيا الوسطى
30ر0	بوروندي	46ر2	بوركينافاسو	387ر6	غانا	8ر5	جمهورية الكونغو	66ر1	توغو	14ر0	غامبيا
390ر2	كوت ديفوار	22ر4	غينيا بيساو	8ر8	غرينادا	374ر0	كوت ديفوار	8ر424	المجموع الجزئي	73ر7	هايتي
128ر5	غينيا	41ر0	هايتي	52ر1	ملاوي	12ر7	جيبوتي		الزيادات	55ر0	مدغشقر

66ر6	جمهورية فيزغستا ن	7 325	كينيا	77ر3	موريتانيا	28ر0	مالي	9ر0	بوركينافاسو	16ر1	موريتانيا
30ر0	مالي	41ر9	ليسوتو	184ر8	مولدوفا	23ر0	النيجر	9ر0	المجموع الجزئي	80ر1	مولدوفا
79ر0	النيجر	31ر1	سيراليون	070ر4 1	المجموع الجزئي	2ر6	سان تومي وبرنسيبي			8ر0	رواندا
449ر3 1	المجموع الجزئي	5 243	اليمن		تعزيرات الموارد المتاحة	78ر3	طاجكستان			31ر1	سيراليون
	تعزيرات الموارد المتاحة	3 959	المجموع الجزئي	9ر3	بنن	48ر9	زامبيا			401ر2	المجموع الجزئي
5ر0	بوروندي		تعزيرات الموارد المتاحة	33ر1	بوركينافاسو	631ر0	المجموع الجزئي				الزيادات والتخفيضات
9ر5	جيبوتي	26ر1	طاجكستان	25ر1	جمهورية افريقيا الوسطى		تعزيرات الموارد المتاحة			6ر0	بوركينافاسو
163ر8	كينيا	11ر0	توغو	4ر7	غامبيا	9ر3	بنن			30ر8	مولدوفا
8ر7	ليسوتو	37ر1	المجموع الجزئي	4ر4	غرينادا	8ر4	جمهورية افريقيا الوسطى			(75ر0)	كينيا
8ر9	ليبيريا			65ر5	هايتي	6ر2	غامبيا			(38ر2)	المجموع الجزئي
25ر0	مالي			10ر4	سيراليون	1ر5	غرينادا				
219ر9	المجموع الجزئي			171ر2	زامبيا	21ر4	غينيا				
				323ر6	المجموع الجزئي	41ر0	هايتي				
						8ر9	جمهورية فيزغستان				
						18ر3	مدغشقر				
						10ر4	ملوي				
						6ر5	نيكارغوا				
						10ر4	سيراليون				
						18ر4	توغو				
						160ر6	المجموع الجزئي				
669ر2 1	المجموع الكلّي	4 996	المجموع الكلّي	394ر0 1	المجموع الكلّي	792ر0	المجموع الكلّي	8 433	المجموع الكلّي	363ر0	المجموع الكلّي

اجمالي السنوات 2007 - 2012 : 5618ر4

المصادر :

- (1) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2007 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2007) ، ص 38 .
- (2) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2008 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2008) ، ص 42 .
- (3) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2009 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2009) ، ص 35 .
- (4) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2010 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2010) ، ص 26 .
- (5) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2011 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2011) ، ص 24 .
- (6) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2012 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2012) ، ص 26 .

* يسمى هذا الاطار في السنوات السابقة لسنة 2010 اطار تسهيل النمو والحد من الفقر .

وتؤشر بيانات (الجدول - 10 -) ان عدداً غير قليل من الدول حصلت على هذا التسهيل إثر مواجهتها لصدمات خارجية تمثلت بآثار الأزمة المالية العالمية او تعرضها لكوارث طبيعية او وجود صراعات مسلحة داخل هذه الدولة كما هو الحال في اليمن وبلغت القيمة الإجمالية لهذا التسهيل (202ر1) مليون وحدة حقوق سحب خاصة خلال عامي 2011 و 2012 وهي تمثل جانباً من التسهيلات المقدمة إلى الدول التي تضررت بشكلٍ او بأخر بالأزمة أو تأثيرات أخرى .

د - الاتفاقات الجديدة في إطار تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية (2006) :

وتمثل مساعدات قصيرة الأجل تلبي لاحتياجات مؤقتة في موازين المدفوعات للدول الاعضاء وحدثت بسبب صدمات خارجية ، وتعتمد الدول الاعضاء التي تريد الحصول على هذه التسهيلات برنامج مدته من (1 - 2) سنة تتمخض عنه تصحيحات اقتصادية كلية تسمح للدولة العضو التكيف مع الصدمة ، ويعدّ الإصلاح الهيكلي الجانب المهم في هذه الإصلاحات التي تؤدي الى عملية التكيف وتجنب الاقتصاد المعني تأثير الصدمات المستقبلية ، وتقدم هذه المساعدات في نوعين من التسهيلات (78).

1 - عنصر الموارد السريعة : يقدم الصندوق من خلال هذه التسهيل مساعدات سريعة تلبي احتياجات فعلية في ميزان المدفوعات مصدرها الأساسي صدمة خارجية مفاجئة . وتحصل الدول الاعضاء على هذه المساعدة على شكل دفعة واحدة بعد أن تلتزم بالشروط المتمثلة بسياسات ملائمة في الحالات الاستثنائية او إنجاز إجراءات مسبقة لمعالجة الصدمة .

2- عنصر الموارد المرتفعة :

يمنح الصندوق بموجب هذا التسهيل مساعدات للدول الأعضاء والغرض منها معالجة الصدمات الخارجية من خلال برنامج تتراوح مدته (1 - 2) سنة وذلك للاستفادة من الشريحة الائتمانية العليا ، ويقصد بالشريحة الائتمانية العليا تلك المساعدات التي يتجاوز مبلغها (25%) من حصة الدولة العضو .

وتشير بيانات (الجدول - 10 -) الى أن عدداً كبيراً من الدول حصلت على المساعدات من عنصري الموارد السريعة والموارد المرتفعة؛ وذلك لتعرض اقتصاداتها الى مشكلات اقتصادية تمثلت بالصدمة المفاجئة التي حصلت جراء الأزمة المالية العالمية ، خصوصاً ما تعرضت له الدول منخفضة الدخل من مشاكل في موازين مدفوعاتها جرّاء لارتفاع في أسعار الوقود السلع الغذائية والأساسية، مما شكل عبئاً كبيراً في اقتصادات تلك الدول تمثل بالعجز المتزايد في موازين مدفوعاتها . وقد بلغت القيمة الاجمالية للتسهيلات المذكورين (5ر1181) مليون وحدة حقوق سحب خاصة اي انها تجاوزت مبلغ مليار دولار خلال سنتي 2009 و 2010 ، وهذا يظهر جانباً من التمويل الذي وفره صندوق النقد الدولي . ويمكن الإشارة إلى أن الدول منخفضة الدخل تحصل بصيغة استثنائية على إعفاء من جميع مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق على جميع أدوات الإقراض الميسر من الصندوق ، ويعدّ الصندوق هذا الإعفاء دعماً كبيراً لهذه الدول التي تحصل على موارد الصندوق .

(الجدول - 10 -)

الاتفاقات الجديدة في إطار تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية وتسهيل الاستعداد الائتماني وتسهيل الائتمان السريع للسنوات 2009 - 2012 (مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

تسهيل الائتمان السريع		تسهيل الاستعداد الائتماني				الاتفاقات الجديدة في إطار تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية*					
2012		2011		2012		2011		2010		2009	
المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة
3ر81	كوت ديفوار	2ر22	جمهورية قيرغستان	0ر125	جورجيا	8ر64	هندوراس	8ر153	اثيوبيا	6ر66	جمهورية قيرغستان

2ر1	الجمهورية الدومنيكية	28ر5	نيبال	5ر2	جزر سليمان	12ر5	جزر سليمان	8ر2	جزر مالديف	52ر1	ملاوي
1ر2	سانت فنسنت	3ر8	سانت لوسيا	130ر2	المجموع			113ر6	موزمبيق	48ر5	السنغال
60ر9	اليمن	2ر1	سانت فنسنت			77ر3	المجموع	218ر8	تنزانيا	2ر2	جزر القمر
145ر5	المجموع	56ر6	المجموع					72ر8	السنغال	133ر3	جمهورية الكونغو
								92ر850	الكاميرون	33ر4	اثيوبيا
		202ر1	اجمالي المدة - 2011 2012			207ر5	اجمالي المدة - 2011 2012	3ر280	دومينيكا		
								135ر700	كينيا	366ر1	المجموع
								5ر800	ساموا		
								6ر890	سانت لوسيا		
								3ر735	سانت فنسنت		
									وجزر غرينادين		
								815ر4	المجموع		
اجمالي المدة 2009 - 2010 : 1181ر5											

المصادر :

- (1) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2009 ، واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2009 ، ص 35 .
 - (2) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2010 ، واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2010 ، ص 26 .
 - (3) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2011 ، واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2011 ، ص 24 .
 - (4) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2012 ، واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2012 ، ص 26 .
- * وتشمل الاتفاقات الجديدة في إطار تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية والاتفاقات المعززة ضمن ذات الإطار الموارد المنصرفة بموجب عنصر الموارد السريعة لتسهيل مواجهة الصدمات .

يمكننا القول من خلال ما تقدم أن الصندوق قدم دعمه إلى العديد من الدول في مجالي الإقراض غير الميسر والإقراض الميسر ، إذ حصلت الدول الاوربية الهامشية وعدد من الدول الصاعدة والنامية على تسهيلات اختلفت في حجمها بحسب الأزمة او الحالة التي تواجهها كل دولة . فقد كانت التسهيلات من ذات حجم كبير في بعضها وذات حجم أقل في البعض الاخر ، أما في الإقراض الميسر فقد قدم دعمه للدول منخفضة الدخل بتسهيلات مختلفة وأحجام مختلفة .

ويبدو واضحاً انه انشأ عدداً من التسهيلات الجديدة فضلاً عن التسهيلات السابقة لغرض استعمالها في مواجهة الازمة المالية العالمية وإن ما يحسب لهذه التسهيلات أنها تعددت من حيث الاهداف التي انشئت من اجلها ، كذلك تعددت مدد اقراضها واستحقاقها وحجمها وتسهيل شرطيتها ، وشمل الاقراض على وفق هذه التسهيلات العديد من الدول التي طلبت دعم الصندوق ومساندته جراء المشكلات التي تعرضت لها بسبب الازمة ، إذ حصلت دول اوربا الهامشية اسبانيا ، اليونان ، وايرلندا ودول اخرى من الدول الصاعدة على تسهيلات كبيرة لمواجهة الأزمات التي تعرضت لها اقتصاداتها أو لتقاضي ازمات جديدة قد تحدث في المستقبل وتجنب آثارها السلبية .

وقدم الصندوق مساعداته للدول منخفضة الدخل في مجال الإقراض الميسر دعماً منه لهذه الدول في تخطي الأزمة المالية العالمية ولاسيما في مجال النفقات الاجتماعية وتغطية الطلب من احتياجاتها

الضرورية من السلع والخدمات بعد موجة الارتفاع في اسعار الوقود والمواد الغذائية والاساسية ، فضلاً عن ذلك مساعدتها في الحفاظ على بعض انجازاتها في مجال التنمية الاقتصادية ، إذ لولا هذه المساعدات لتعرضت تلك الاقتصادات إلى انهيار اقتصادي ربما يؤدي بكافة الانجازات التي حققتها في مجال تقدمها وتطوير اقتصادها الكلي .

ويمكن أن نقيم وظيفة الصندوق بعد هذه الاصلاحات في مجال توفير الأموال واقراضها للدول الأعضاء التي تطلبها او التي تحتاج الى دعم الصندوق نتيجة لمشكلاتها التي غدت صعبة ومعقدة بسبب الازمة ، ان هذا التأثير كان ايجابياً الى حد كبير اذ استطاع الصندوق من خلال الاصلاحات العديدة التي اشرفنا اليها ان يوفر قدرأ يفوق عشرات الاضعاف لموارده السابقة سواءً في مجال الحصص أو حقوق السحب الخاصة أو موارده من بيع الذهب او الاقتراض على وفق انفاقات الاقراض العامة والجديدة ، وقد حشد تلك الموارد ووضعها في اقراض الدول الاعضاء سواءً في مجال الاقراض الميسر أو الاقراض غير الميسر وقد تمكن الصندوق من الإيفاء بالتزامه بتوفير مبلغ (17) مليار دولار امريكي للدول منخفضة الدخل حتى عام 2014 ، إذ لاحظنا حجم المبالغ التي حصلت عليها الدول منخفضة الدخل من التسهيلات المختلفة بدءاً من تسهيل الائتمان الممدد وتسهيل الاستعداد الائتماني والتسهيل الائتماني السريع فضلاً عن ما سبقهما وهما عنصران الموارد السريعة والمرتفعة وذلك خلال المدة 2007 – 2012 .

ويمكن الإشارة الى أنه بالرغم مما قدمه الصندوق من موارد إلى الدول الأعضاء المتضررة من جراء الأزمة وافرازاتها ، فإن القروض المقدمة لا تزال تصاحبها المشروطة بالرغم من تسهيلها مما يجعلها في العديد من الحالات صعبة المنال بالنسبة لإعضائه ، فضلاً عن ذلك الفوائد التي تترتب على الدول المقترضة التي تعاني اساساً من مشكلات اقتصادية عميقة مما يجعل انقاذ تلك الاقتصادات أو تطويرها أمر محفوف بمخاطر المديونية ، لذلك على الصندوق أن يكون أكثر حرصاً على أعضائه وخصوصاً الفقراء (الدول منخفضة الدخل) من خلال تخفيف شروطه في مجال تمويلها ، وان لا يكون رهينة الاعضاء الأغنياء (الدول المتقدمة) لاسيما وإن الدولة الأكثر سيطرة واسهاماً في رأسماله الا وهي الولايات المتحدة الامريكية التي تسهم بحوالي 17% من رأس مال الصندوق كانت السبب وراء وقوع الأزمة المالية العالمية ومن ثم فإن من العدل والانصاف ان تتحمل هذه الدولة على الأقل جانباً من الأضرار الجسيمة التي لحقت بالعديد من اقتصادات الدول وخصوصاً الفقيرة منها .

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً : الاستنتاجات

- 1- انتقلت الأزمة التي وقعت نتيجة للسياسات غير المدروسة في الاقتصاد الامريكي الذي يعدّ الأكبر عالمياً عبر الحدود بسرعة غير عادية وشمل تأثيرها اغلب اقتصادات العالم كل حسب ارتباطه بالاقتصاد العالمي وقدرته على مواجهة الصدمات ، اذ اظهرت معدلات النمو المنخفضة او السالبة سواءً في الناتج العالمي او التجارة العالمية الاثر الكبير على الاقتصادات المتقدمة وبدرجة اقل على الاقتصادات الصاعدة ، وان تأثيرها ظهر واضحاً في الاقتصادات النامية ومنخفضة الدخل لعدم قدرتها على تحمل الصدمات الخارجية وخصوصاً الحادة منها .
- 2- اتسمت هذه الازمة بوصفها الأزمات الأطول عالمياً لحد الآن، إذ تجاوزت مدة الكساد الكبير (1929 – 1933) ولا تزال أغلب الاقتصادات المتقدمة تعاني من حالة الركود الاقتصادي التي لازمت اقتصاداتها لمدة زادت عن خمس سنوات حتى الآن وان معدلات النمو المنخفضة لا يمكن أن تعيد الناتج العالمي لقيمه قبل وقوع الازمة ولا تزال التوقعات بتحسن الاقتصاد العالمي أمر مشكوك فيه .
- 3- ان المعالجات وخطط الانقاذ التي قدمتها الدول عند بداية حدوث الأزمة كانت غير قادرة على معالجة الأزمة ووضع الحلول لها ، وإنما كانت تمثل مرحلة من مراحل الأزمة بتحويلها من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية طالت الاقتصاد الحقيقي .

- 4- اظهرت الأزمة المالية العالمية الحالية التكلفة الباهضة التي تحملتها أغلب دول العالم بسبب الابدلوجية الرأسمالية التي تؤكد دائماً على قدرة النظام الرأسمالي في التكيف مع ازماته، ولكن هذا التكيف لا تدفعه الدول الرأسمالية التي تفقد النظام لوحدها وإنما تحملته دولاً أخرى ليس لها سبب لا من قريب ولا بعيد بحدوث الأزمة .
- 5- تمكن الصندوق إلى حد كبير من توفير الموارد اللازمة لمواجهة الازمة جراء الطلب المتزايد على موارده، واستحدث العديد من التسهيلات في مجال الإقراض سواء الميسر أو غير الميسر، وحسب طبيعة اقتصادات الدول التي يتعامل معها .
- 6- أدت الأزمة المالية العالمية إلى تقادم الدين العام لأغلب الدول المتقدمة بسبب السياسات المالية التي انتهجتها في بداية الازمة مما أدى إلى مشاكل في تمويل موازنتها وتعرض اقتصاداتها إلى أزمات كادت أن تؤدي إلى انهيارها لولا تدخل الصندوق لإنقاذها وبمساعدة الدول الأخرى مثل إيطاليا واسبانيا والبرتغال .
- 7- كان للاقتصادات الصاعدة لها تأثير رئيس في التخفيف من وطأة هذه الازمة في الاقتصاد العالمي، إذ استطاعت أن تتجاوز الأزمة في مدة قصيرة وعاودت نشاطها الاقتصادي بمعدلات نمو جيدة جعلت الاقتصاد العالمي يسترجع عافيته تدريجياً .

ثانياً : المقترحات

- 1- التحرك لوضع نظام نقدي دولي جديد يتخلى عن نظام الصرف الحالي القائم على تعويم العملات، والعودة إلى نظام الصرف الثابت أو العودة إلى قاعدة الذهب، والتخلي عن الدولار الأمريكي ومسألة اعتماده عملة دولية رئيسية ، بعد أن تخلت الحكومة الأمريكية منذ عام 1971 عن ربطه بالذهب .
- 2- إعادة النظر في النظم المالية والمعايير المحاسبية الدولية المعتمدة لمراقبة ومتابعة التقارير المالية التي تصدرها المؤسسات المالية الدولية التي يعتمد عليها المتعاملون في الأسواق المالية بأدواتها الأصلية والمشتقة .
- 3- توسيع الدور الرقابي لصندوق النقد الدولي، إذ اوضحت الازمة ان النظام المالي هو نظام عالمي يرتبط بروابط قوية عبر الدول، مما يجعل المخاطر التي يتعرض لها النظام لا تعتمد على الدولة التي تتعرض للمخاطر وإنما على المخاطر في الدول الأخرى .
- 4- الاستمرار في زيادة الموارد المتاحة للصندوق؛ وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في حجم التدفقات الرأسمالية من جهة ، ولينتمكن من مواجهة الأزمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد العالمي والقيام بوظيفته الرئيسية المتمثلة في المساعدة على ضمان الاستقرار المالي العالمي .
- 5- يجب أن يحدد الصندوق كونه المؤسسة المالية العالمية التي تشرف على النظام الاقتصادي العالمي ومراقبته الجهات التي ارتكبت الأخطاء بصورة دقيقة وتحميل المسؤولية للجهات التي تسببت في وقوع الأزمة وأدت إلى زيادة الأثرياء ثراء والفقراء فقراً من غير وجه حق .
- 6- إن مسألة الشفافية تُعدّ حاسمة لجعل عمليات الإشراف المالي وانضباط الأسواق فعالة، وذلك من خلال التزام المصارف والمؤسسات المالية بالإفصاح عن أوضاعها المالية الحقيقية ، وأن تؤخذ الدعوات التي بدأها الصندوق حول توفير قاعدة دقيقة للبيانات المالية والإحصائية للدول بشكل عام محمل الجد وان يعد ذلك امر غاية في الأهمية من أجل تقادي الوقوع في ازمات مالية واقتصادية حادة .
- 7- تغيير الفلسفة التي يقوم عليها نظام الصندوق كونه المؤسسة المالية العالمية التي تفقد النظام الاقتصادي العالمي من مؤسسة تهتم بمصالح الدول الرأسمالية صاحبة الحصة الأكبر في رأس مال الصندوق والحفاظ على مواردها الاقتصادية من خلال الشريطة التي يفرضها على قروضه إلى مؤسسة تهتم بكل الدول الأعضاء وتحرص على توفير الموارد المالية وتخفيف الأعباء التي تتعرض لها الدول جراء الأزمات التي في الغالب ما تسببها الدول الرأسمالية الكبرى .

الهوامش :

* المقصود بكلمة الصندوق أينما وردت في البحث هي صندوق النقد الدولي .

- (1) د . فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، بدون طبعة (الكويت ، مطابع السياسة ، 1990) ، ص 10 .
- (2) ليستر ثرو ، مستقبل الرأسمالية ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي (بغداد ، شركة السرمد للطباعة المحدودة ، 2000) ، ص 5 .
- (3) عبد الحي زلوم ، نذر العولمة ، الطبعة الثانية (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2000) ، ص 23 .
- (4) عبد الحي زلوم ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 23 .
- (5) ويليام وايت ، علم الاقتصاد الكلي الحديث ومساره الخاطيء ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 2009 ، ص 15 .
- (6) المصدر نفسه ، ص 15 – 18 .
- (7) كينيش اوهمي ، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية ؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود ، ترجمة مركز التعريب والبرمجة ، الطبعة الأولى ، (بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2006) ، ص 71 .
- (8) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2007 ، انجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2007) ، ص 9 .
- (9) راندال دور ، الرهونات العقارية الثانوية : مجسات أزمة ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 2007 ، ص 15 – 16 .
- (10) خور هواي ولي روي زيونج ، آسيا منظور عن ازمة الرهونات دون الممتازة ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيه 2008 ، ص 20 .
- (11) خور هواي ولي روي زيونج ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 20 .
- (* اوليفيه بلانشار ، كبير الخبراء الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي .
- (12) اوليفيه بلانشار ، العاصفة العامة – وجهة نظر اوليفيه في الأسباب الرئيسة الكامنة خلف الازمة ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو 2009 ، ص 27 .
- (13) راندال دود ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 17 .
- (14) المصدر السابق ، ص 15 .
- (15) اوليفيه بلانشار ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 38 .
- (16) لورا كودرس ، ثقة .. واكثر من ذلك ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو 2008 ، ص 9 .
- (17) صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ديسمبر 2011 ، تباطؤ في النمو وتضاعف في المخاطر ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2011) ، ص 1 .
- * ضائقة الائتمان المصرفي : تعرف بأنها تباطؤ في معدل نمو نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي يكون أكثر حدة من التباطؤ المشاهد أبان حالة هبوط النشاط الاقتصادي المضادة ضمن الدورة الاقتصادية .
- ** ازمة الائتمان المصرفي ، هي ضائقة شديدة في الائتمان المصرفي يحركها هبوط شديد في عرض الائتمان لدى الجهاز المصرفي .
- (18) صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2008 ، الاسكان والدورة الاقتصادية ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2008) ، ص 9 – 16 .
- (19) المصدر نفسه ، ص 24 .
- (20) United Nations statistics Division – National Account, متوفرة على الرابط : [Http://unstats.un.org/unsd/snaama/resQuery.asp](http://unstats.un.org/unsd/snaama/resQuery.asp)
- (21) صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2008 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 46 – 55

- (22) صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2009 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 46 – ص 51 .
- (23) الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية 2008 ، (نيويورك وجنيف ، الامم المتحدة ، 2008) ، ص 9 .
- (24) ديفيد هوفمان ، أعباء المعادن ، مجلة التمويل والتنمية ، آذار ، 2009 ، ص 14 .
- (25) روبرتو اندور زانيلو ، المطلوب إعادة التشغيل ، مجلة التمويل والتنمية ، آذار 2009 ، ص 15 .
- (26) اوليفيه بلانشار ، الاقتصاد العالمي يتعرض لتباطؤ عابر ، 17 حزيران 2011 ، متوفرة على موقع الصندوق ، مدونة الصندوق . www.imf.org
- (27) اوليفيه بلانشار ، التحرك القوي من خلال السياسات ... جوهر استعادة الأمل في الاقتصاد العالمي ، 20 ايلول ، 2011 ، متوفرة على موقع الصندوق ، مدونة الصندوق .
- (28) ايما نويل بالدانتشي وسانجيف غويتا ، سياسات التوسع المالي : أيهما اصلح ، مجلة التمويل والتنمية ، كانون الاول / 2009 ، ص 35 – 36 .
- (29) صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2008 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 94 – 95 .
- (30) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2009 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2009) ، ص 1 .
- (31) اكيث ركس غوش ، وتداعت الجدران ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 49 الرقم 1 ، آذار ، 2012 ، ص 52 .
- (32) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2008 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2008) ، ص 48 .
- (33) المصدر نفسه ، ص 62 – 63 .
- (34) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2008 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 63 .
- (35) جون هيدسون ومارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة د . طه عبدالله منصور ودكتور محمد عبد الصبور محمد علي ، الطبعة العربية ، (دار الرياض ، دار المريخ ، 1987) ، ص 776 – 777 .
- (36) صندوق النقد الدولي ، صحيفة وقائع ، متوفرة على الرابط [Http : www.Imf.org/external/np/exr/facts/gold.htm](http://www.Imf.org/external/np/exr/facts/gold.htm).
- (37) صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 8/74 ، في 7/نيسان/2008 ، متوفر على موقع الصندوق .
- (38) صندوق النقد الدولي ، نشرة صندوق النقد الدولي – صندوق النقد الدولي يقرر المضي في عمليات بيع محدودة للذهب ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ايلول 2009) ، ص 2 .
- * ان البيانات الصحفية للصندوق ونشرات صندوق النقد الدولي ، وصحيفة وقائع ، متوفرة في الصفحة الرئيسية للصندوق في موقعه : www.imf.org
- (39) صندوق النقد الدولي ، نشرة صندوق النقد الدولي – صندوق النقد الدولي يقرر المضي في عمليات بيع محدودة للذهب ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 1 .
- (40) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2008 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 62 .
- (41) صندوق النقد الدولي ، نشرة صندوق النقد الدولي – الصندوق يشرع في بيع الذهب ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي 17 شباط 2010) ، متوفرة على موقع الصندوق
- * الأرباح المتحققة = القيمة الكلية للذهب بالأسعار وقت البيع – الكلفة التاريخية للذهب

= 9ر54 مليار وحدة حقوق سحب خاصة - 2ر69 مليار وحدة حقوق سحب

خاصة

= 6ر85 مليار وحدة حقوق سحب خاصة

** الأرباح الاستثنائية = قيمة الذهب بالأسعار السائدة وفق عملية البيع - قيمة الذهب على وفق اقرار نموذج الدخل .

= 1144 دولار للأوقية الواحدة - 935 دولار للأوقية الواحدة = 209 دولار

(42) صندوق النقد الدولي ، نشرة صندوق النقد الدولي - الصندوق يكفل القروض الميسرة لأفقر بلدان العالم ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي 10 تشرين الأول 2013) ، متوفرة على موقع الصندوق

www.ifm/org

(43) صندوق النقد الدولي ، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي 1944 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2011) ، ص 3 - 4 .

* هوايت : الاقتصادي الأمريكي وممثل الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر برتن وودز 1944 ويعدّ المصمم الحقيقي لصندوق النقد الدولي .

(44) علي عبد الفتاح أبوشرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، الطبعة الثانية ، (عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2010) ، ص 465 .

(45) صندوق النقد الدولي ، حصص عضوية الصندوق ، متوفرة على الرابط :

[http : www.inf.org/external/np/exr/facts/quotas-htm](http://www.inf.org/external/np/exr/facts/quotas-htm)

* كانت حصة الدولة في رأس مال الصندوق تدفع في بداية تأسيسه على أساس 25% ذهب أو دولار أمريكي على وفق قاعدة الصرف بالذهب أو 10% من احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية ويحق للدولة دفع أيهما أقل . وتدفع 75% المتبقية بعملة الدولة العضو .

(46) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي لسنة 2007 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 15 .

(47) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي لسنة 2007 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 55 .

(48) صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 08/ 193 ، 29 ابريل 2008 .

(49) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2008 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 58 - 59 .

(50) صندوق النقد الدولي ، صحيفة وقائع ، حصص عضوية الصندوق ، متوفرة على الرابط

<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/quotas.htm>.

* تؤدي زيادة الأصوات الأساسية بمقدار ثلاثة أضعاف الى رفع نسبة الأصوات الأساسية إلى مجموع الأصوات من 21% إلى 5ر5% ويبقى التعديل على ثبات هذه النسبة بالرغم من الزيادات التي تحصل في الحصص .

* الدول العشر هي : الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، الصين ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، روسيا ، المملكة المتحدة ، البرازيل ، الهند .

(51) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2013 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2013) ، ص 52 -

53 .

*تؤدي إصلاحات 2010 إلى مجلس تنفيذي يتم اختيار كل اعضائه بالانتخاب والتزام الدول الاوربية المتقدمة بخفض حجم تمثيلها المجمع في المجلس بالغاء اثنين من مقاعدها ، مما يؤدي إلى إتاحة الفرصة لإضافة مدير تنفيذي مناوب ثانٍ لتعزيز تمثيل الدوائر الانتخابية التي تضم دولاً متعددة .

* عندما تدخل اصلاحات 2010 حيز التنفيذ اذ لم يبق الا عدد ضئيل من أصوات الأعضاء لاستكمال نسبة 85% للموافقة على إصلاحات المجلس التنفيذي . (الشرط المعطل لهذه الاصلاحات لحد الآن) .

(52) صندوق النقد الدولي ، صحيفة وقائع ، حقوق السحب الخاصة ، متوفر على موقع الصندوق ، ص 1 .

(53) المصدر نفسه ، ص 1-2 ،

(54) صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 10/434 في 15 نوفمبر 2010 ، ص 1-2 .

(55) صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 09/264 في 20 يوليو 2009 ، ص 1 .

(56) صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 09/383 في 13 / اغسطس 2009 ، ص 1 .

(57) صندوق النقد الدولي ، صحيفة وقائع ، حقوق السحب الخاصة ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 3 .

* اصبح رصيد احتياطي الصندوق من حقوق السحب الخاصة على النحو الآتي :

الرصيد السابق للتوزيعات العامة = 4ر 21 مليار وحدة حقوق سحب خاصة .

التوزيعات العامة الجديدة = 2ر 161 مليار وحدة حقوق سحب خاصة .

التوزيعات الخاصة الجديدة = 5ر 21 مليار وحدة حقوق سحب خاصة .

1ر 204 مليار وحدة حقوق سحب خاصة .

(58) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2010 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2010) ، ص 44 .

(59) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2013 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 55 .

(60) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2010 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 21 .

(61) انظر في ذلك :

- صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2011 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2011) ، ص 49 .

- صندوق النقد الدولي ، صحيفة وقائع ، من أين تأتي أموال الصندوق ، ص 3 . متوفر ، على موقع الصندوق .

(62) صندوق النقد الدولي ، صحيفة وقائع ، تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي ، متوفرة على موقع الصندوق .

(63) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2010 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 44 .

* قدرة الصندوق على الالتزام الأجل : يشير هذا المصطلح الى مقدار الموارد المتاحة لدى الصندوق لتقديم قروض (بشروط غير ميسرة) وتحدد هذه القدرة حسب موارد الصندوق القابلة للاستعمال بما فيها المبالغ المستخدمة بموجب اتفاقيتي الاقراض الدائمين والاتفاقات الثنائية ، فضلاً عن مبالغ تسديد القروض على مدى الأشهر الأثني عشر اللاحقة مطروحاً منها الموارد التي سبق الالتزام بها بموجب اتفاقيات الاقراض القائمة مطروحاً منها رصيد احترازي .

(64) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2010 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 45 .

(65) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2013 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 55 .

(66) صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 12/231 ، في 19 يونيو 2012 ، ص 1 . متوفر على موقع الصندوق

(67) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2013 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 55 .

- (68) صندوق النقد الدولي ، صحيفة وقائع ، تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي ، مصدر مذكور سابقاً .
- (69) صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 09/53 في 3 مارس 2009 .
- (70) صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 09/185 في 24 مارس 2009 .
- (71) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2011 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 50
* السنة بين القوسين في هذا الاتفاق والاتفاقات الاخرى تمثل سنة الانشاء .
- (72) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2011 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 18 .
* تسمى اليونان واسبانيا وايطاليا بالدول المتقدمة الهامشية أي إنها لا تمثل مركز القوة في دول الاتحاد الاوربي والدول المتقدمة .
- (73) صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 09/85 ، مصدر مذكور سابقاً .
- (74) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2011 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 19 .
- (75) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2011 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 19 .
- (76) صندوق النقد الدولي ، صحيفة وقائع ، دعم صندوق النقد الدولي لبلدان الدخل المنخفض ، ص 2 .
متوفرة على موقع الصندوق .
- (77) صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 08/219 في 24 سبتمبر 2008 .
- (78) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2008 ، مصدر مذكور سابقاً ، ص 30 .

المصادر :

- 1- اكيش ركس غوس ، وتداعت الجدران ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 49 الرقم 1 ، آذار ، 2012 .
- 2- الامم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية 2008 ، (نيويورك وجنيف ، الأمم المتحدة ، 2008) .
- 3- أوليفيه بلانشار ، العاصفة العامة - وجهة نظر أوليفيه في الأسباب الرئيسية الكامنة خلف الأزمة ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو ، 2009 .
- 4- أوليفيه بلانشار ، الاقتصاد العالمي يتعرض لتباطؤ عابر ، 17 حزيران 2011 ، متوافر على موقع الصندوق ، مدونة الصندوق www.imf.org .
- 5- أوليفيه بلانشار التحرك القوي من خلال السياسات ، جوهر استعادة الأمل في الاقتصاد العالمي ، 20 ايلول ، 2011 ، متوافر على موقع الصندوق ، مدونة الصندوق .
- 6- ايمانويل بالداتش وسانجيف غويتا ، سياسات التوسع المالي : أيهما أصلح ، مجلة التمويل والتنمية ، كانون الأول ، 2009 .
- 7- جون هدسون ومارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة د . طه عبدالله منصور و د . محمد عبد الصبور محمد علي ، الطبعة العربية ، (الرياض ، دار المريخ ، 1987) .
- 8- ديفيد هوفمان ، أعباء المعادن ، مجلة التمويل والتنمية ، آذار ، 2009 .
- 9- راندال دور ، الرهونات العقارية الثانوية ، مجسات أزمة ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر ، 2007 .
- 10- روبرتو اندور زانيلو ، المطلوب إعادة التشغيل ، مجلة التمويل والتنمية ، آذار ، 2009 .
- 11- صندوق النقد الدولي ، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي 1944 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2011) .
- 12- صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 8/74 في 7 نيسان 2008 .
- 13- صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 08/193 ، في 29 ابريل 2008 .
- 14- صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 10/418 في 5 نوفمبر 2010 .
- 15- صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 10/434 في 15 نوفمبر 2010 .
- 16- صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 09/264 في 20 يوليو 2009 .
- 17- صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 09/383 في 13 اغسطس 2009 .

- 18- صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 12/231 في 19 يونيو 2012 .
- 19- صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 09/85 في 24 مارس 2009 .
- 20- صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2007 ، التداعيات في الاقتصاد العالمي ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2007) .
- 21- صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2008 ، الإسكان والدورة الاقتصادية ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2008) .
- 22- صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي اكتوبر 2009 ، الحفاظ على التعافي ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2009) .
- 23- صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ، ديسمبر 2011 ، تباطؤ في النمو وتصادد المخاطر ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2011) .
- 24- صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2013 ، الآمال والواقع والمخاطر ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2013) .
- 25- صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2007 ، إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2007) .
- 26- صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2008 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2008) .
- 27- صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2009 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2009) .
- 28- صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2010 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2010) .
- 29- صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2011 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2011) .
- 30- صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2012 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2012) .
- 31- صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2013 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2013) .
- 32- صندوق النقد الدولي ، صحيفة وقائع ، تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي ، متوافرة على موقع الصندوق .
- 33- صندوق النقد الدولي ، صحيفة وقائع ، حصص عضوية الصندوق ، متوافرة على الرابط : <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/quotas-h.htm>.
- 34- صندوق النقد الدولي ، صحيفة وقائع ، حقوق السحب الخاصة ، متوافرة على موقع الصندوق .
- 35- صندوق النقد الدولي ، صحيفة وقائع ، دعم صندوق النقد الدولي لبلدان الدخل المنخفض ، متوافرة على موقع الصندوق .
- 36- صندوق النقد الدولي ، صحيفة وقائع ، من أين تأتي أموال الصندوق ، متوافرة على موقع الصندوق .
- 37- صندوق النقد الدولي ، صحيفة وقائع ، حصص عضوية الصندوق ، متوافرة على الرابط : <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/gold-h.htm>.
- 38- صندوق النقد الدولي ، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2010 ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 2010) .
- 39- صندوق النقد الدولي ، نشرة صندوق النقد الدولي – صندوق النقد الدولي يقرر المضي في عمليات بيع محدودة للذهب ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، أيلول 2009) .
- 40- صندوق النقد الدولي ، نشرة صندوق النقد الدولي – الصندوق يشرع في بيع الذهب ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 17 شباط 2010) .
- 41- صندوق النقد الدولي ، نشرة صندوق النقد الدولي – الصندوق يكفل القروض الميسرة لأفقر بلدان العالم ، (واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، اكتوبر 2013) .
- 42- عبد الحي زلوم ، نذر العولمة ، الطبعة الثانية ، (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2000) .

- 43- علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، الطبعة الثانية ، (عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2010) .
- 44- د . فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، بدون طبعة ، (الكويت ، مطابع السياسة ، 1990) .
- 45- كينيشي اوهمي ، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية ؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود ، ترجمة مركز التعريب والبرمجة ، الطبعة الاولى ، (بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2006) .
- 46- لورا كودرس ، ثقة .. واكثر من ذلك ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو 2008 .
- 47- ليستر ثرو ، مستقبل الرأسمالية ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي ، (بغداد ، شركة السرمم للطباعة المحدودة ، 2000) .
- 48- ويليام وايت ، علم الاقتصاد الكلي الحديث ومساره الخاطيء ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 2009 .
- 49- United Nations statistics Division – National Account

متوافرة على الرابط :

resQuery:asp<http://unstatats.un.org/unsd,snaama>

2011/pdps/quoto-tbl-pdf

www.imf.org/external/np/sec/pr -50